أثر الظروف الاقتصادية
على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛
والحلول غير التقليدية في الحد منها

"بالتطبيق على نزلاء سجن برج العرب والأحداث بجمعيات رعاية الأحداث".

إعداد

دكتور/ محمد مصطفي محروس

دكتوراه من معهد العلوم الاجتماعيه كليه الآداب – جامعه الاسكندرية

قسم تنميه اجتماعيه

إصدار أكتوبر لسنة ٢٠٢٢م

شعبة الدراسات النفسية والإجتماعية

.

ملخص

أهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من منطلق النظرية الاجتماعية، حيث شهد المجتمع المصري العديد من التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الأن، كما أن الأزمة التي انتابت العالم أزمة انتشار كوفيد- ١٩ وموجاته المتعددة ومتحوراته المختلفة والتي ما زال يشهدها ويعانى من آثارها جميع بلدان العالم، ولم يفيق العالم من أزمة كورونا إلا واشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية لتزيد من الأزمة الاقتصادية وعلي نطاق أوسع، ولذا يسعي البحث إلي: التعرف علي أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة، والتعرف علي أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة، وأيضا الكشف عن الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجريمة، ومعرفة الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجريمة، ولذا اعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً بطريقة المسح بالعينة ومن خلال الاعتماد علي أداة جمع المعلومات الاستبيان، لتحقيق هذه الاهداف، حيث اعتمد البحث علي عينة قدرها (٤٠٠) نزيل في سجن برج العرب بالإسكندرية، منهم (٢٥٠) ذكر، و(١٥٠) أنثي، وكذلك علي جمعيات رعاية الأحداث بعينة بلغت (١٠٠) حدث، حيث جاء (٦٥) حدث ذكر، و(٣٥) حدث أنثي، وذلك بإجمالي عدد عينة (٥٠٠) مفردة، ومن خلال ذلك توصل البحث إلي العديد من النتائج التي توضح أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع ومعدلات الجرائم، والتي منها ما يلي:

أولاً – النتائج:

١ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور وذلك في الفئة العمرية الواقع (من ٢٥ إلى ٣٠ سنه) وذلك بنسبة مئوية بلغت (٣٦.٤%).

٢ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في الفئة العمرية (من ١٥ إلى ٢١ سنه)، وذلك بنسبة مئوية بلغت (٥٦.٩%).

٣ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في مدة الحبس حيث جاءت (من ٥ إلى ١٠ سنوات) بنسبة مئوية بلغت (٤٣.٦%).

ثانياً – التوصيات:

١ – القيام برفع دخل الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع.

٢ – على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

Abstract

He impact of economic conditions on the increase in the type and rates of crime;
And unconventional solutions to reduce them "by applying to the inmates of Burj Al Arab prison and juveniles in juvenile welfare associations."

Preparation

Dr. Mohamed Mostafa Mahrous

Sociologists have been interested in studying the factors that lead to the commission of criminal behavior from the standpoint of social theory, as the Egyptian society has witnessed many political and economic developments and changes since the revolution of January 25, 2011 until now. All countries of the world are still witnessing and suffering from its effects, and the world did not wake up from the Corona crisis unless the Russian-Ukrainian war erupted, to aggravate the economic crisis and on a larger scale. Therefore, the research seeks to: identify the impact of economic conditions on the increase in the type of crime, and identify the impact of economic conditions on the increase in crime rates, and also reveal the motives and reasons that lead to the commission of crime, and knowledge of non-traditional solutions to reduce crime, and therefore the research relied on the approach Analytical descriptive using the sampling survey method and by relying on the questionnaire, the data collection tool, To achieve these goals, the research relied on a sample of (400) inmates in the Burj Al Arab prison in Alexandria, of whom (250) males, and (150) females, as well as on juvenile welfare associations with a sample of (100) juveniles, where (65) juveniles came Male, and (35) female juveniles, with a total sample number of (500) individuals, and through that the research reached many results that explain the impact of economic conditions on the increase in the type and rates of crimes, including the following:

First - the results:

1 - Males ranked first in terms of importance in the actual age group (from 25 to 30 years), with a percentage of (36.4%).

2 - The male juveniles in the age group (15 to 21 years) ranked first in terms of importance, with a percentage of (56.9%).

3- The males came in the first place in terms of importance in the period of imprisonment, as it came (from 5 to 10 years) with a percentage of (43.6%).

Second - Recommendations:

1 - Raising the income of individuals in society through the development of financial policies that guarantee the provision of decent livelihoods for individuals in society.

2 - Owners of capital and investors should raise the salaries of employees and provide them with financial assistance to reduce the motives that lead to committing criminal behaviour.

تمهيد:

يعتبر العامل الاقتصادي هو أحد العوامل المتعددة التي من الممكن أن يفسر لنا بعض أنواع الجرائم والانحرافات التي تصدر عن بعض الجماعات والأفراد، حيث أن الاحوال الاقتصادية قد أخذت تتحسن بانتظام في كل مكان بوجه عام، وهذا التحسن لم يؤدي إلى اختفاء الجريمة، بل على العكس فإنه أدى في بلاد كثيرة إلى زيادة معدلات الجريمة وتطورها بصورة خطيرة ومنظمة؛ فالنمو الاقتصادي لا يمنع أنواع معينة من الجرائم، كما أنه يؤدي في نفس الوقت إلى أنواع أخرى منها؛ فمعدل الجرائم بوجه عام في البلاد المتقدمة أعلى منها في البلاد المتخلفة والنامية، كما أن الرخاء الاقتصادي في المجتمعات المتخلفة لا يؤثر على معدلات الجريمة ونوعيتها؛ فهناك صلة واضحة بينها، ولكنها ليست صلة سببية مباشرة، فالفقر قد يكون دافعا للإجرام لدى بعض الناس، وقد يكون دافعا للتمسك بالخلق الفاضل عند أخرين، أو دافع لتحسين المستوى الاقتصادي بالأساليب المشروعة عند مجموعة أخرى من الناس، وهذا يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى غير العامل الاقتصادي وفي مقدمتها أسلوب التنشئة الاجتماعية ومدى عمق الإيمان الديني ونوعية القيم أو الموجهات السلوكية التي يتبناها الشخص وآماله وطموحه وانتماءاته الاجتماعية ونوع الثقافة الفرعية المؤثرة عليه [1].

كما أن تفسير هذه العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والظاهرة الإجرامية يكمن في أنه أثناء فترة الأزمة الاقتصادية تقل الأموال التي تكون عرضة لوقوع السرقة عليها، مما يترتب عليه انخفاض جرائم السرقات، وأن زيادة المعروض من هذه الأموال بسبب الثراء يزيد من جرائم السرقة، وقد حاول بعض الباحثين تفسير هذا التضارب في النتائج التي تكشف عن

---

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي: (١٩٩٠)، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية التطبيقية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص ٢٣٩

العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، على أساس الزمن أو الوقت الذي أجريت فيه الأبحاث السابقة بحسب ما إذا كانت قد أجريت فور الأزمة مباشرة أم بعدها بفترة من الزمن [١].

ولذا؛ فالواقع أن البحث في أثر التقلبات الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية يتطلب أولاً النظر في مدى قدرة الأفراد على اشباع حاجاتهم، ولما كان اشباع هذه الحاجات يرتبط بمقدار دخلهم الحقيقي، فإن البحث يجب أن يتركز على بيان أثر التقلبات الاقتصادية على الدخول الحقيقية للأفراد، فاذا لم تؤثر هذه التقلبات على الدخول الحقيقة للأفراد أو امتصت الفائض منها؛ فان الظاهرة الإجرامية لا تتأثر في مثل هذا الوضع بالتقلبات الاقتصادية وتظل تقريبا ثابتة على مستواها السابق على حدوث الأزمة، أما إذا نتج عن التقلبات الاقتصادية المساس بالدخول الحقيقية للأفراد؛ ففي هذه الحالة يمكن الحديث عن تأثير هذه التقلبات على الظاهرة الإجرامية، ولذا؛ فمن الواضح أن هذا التأثير يكون غير مباشر عن طريق التأثير على الدخول الفردية، هذا أولاً، وثانيا: أثر الوضع الاقتصادي الثابت على الظاهرة الإجرامية وهنا يراد بالوضع الاقتصادي الثابت فترات الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد القومي عقب التطور الاقتصادي أو التقلبات الاقتصادية، وقد تعكس هذه الفترات الظروف الاقتصادية لاقتصاد متطور أو منتعش أو اقتصاد راكد، وهذا ما أكدته دراسة (هاني، وخالد: ٢٠٢١) [٢]، والتي استعرضت أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي جرائم الأحداث، حيث تناولت أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي جرائم الأحداث، وهدفت إلي قياس أثر التضخم، والكساد، البطالة، الفقر، الشركات الوهمية، الخصخصة، وتدني الدخل والأجور على السلوك الإجرامي في مصر، ومن ثم تكوين إطار نظري للتعرف

---

[١] علي عبد القادر القهوجي: (١٩٨٤)، علمي الإجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص٩٥

[٢] هاني محمد السيد علي، وخالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح: (٢٠٢١)، أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي جرائم الأحداث، دراسة تطبيقية علي مصر، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٥)، العدد (٤)، ص ٢٦٥ وما بعدها

على مفاهيم المتغيرات الاقتصادية (كالدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم، الكساد) ومعدلات الجريمة، وما يرتبط بها من مفاهيم، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: إن العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين جرائم الاحداث ومعدل البطالة ومعامل جيني ومعدل الالتحاق بالتعليم تسلط الضوء على أن البطالة تمثل أحد العوامل المحددة لجرائم الاحداث في مصر.

وعلي هذا؛ فمن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم في المدن الكبيرة ما يلي [1]:

أ – التقدم الحضاري الذي ضاعف من الحاجات والرغبات وما يتبعه من مجهودات تبذل في سبيل إشباع هذه الحاجات والرغبات، وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى السلوك الإجرامي، لأن التطور الحضاري يرافقه زيادة في القوانين التي تحكم السلوك الإنساني، وهذه الزيادة تقابلها الفرص لمخالفتها، وتبعا لذلك تزداد نسبة الجرائم المرتكبة.

ب– كثافة السكان وتركزهم في المدينة يزيد من فرص التقليد والمحاكاة في اقتراف الجرائم بشكل تفوق بدرجة كبيرة نسبته في الأحياء الريفية، ومن أبرزها القمار وتعاطي الخمور والدعارة والرذيلة، وغير ذلك من الانحرافات الأخلاقية.

ج– تميل الحياة الاجتماعية في المدينة إلى التعقيد أكثر منها في الريف، مما يؤدي إلى زيادة الجرائم، وهذه الحقيقة ملموسة بصفة خاصة في المدن الكبيرة حيث تكون بيئتها الاجتماعية سببا في اقتراف الكثير من الجرائم بسبب المغريات ووسائل اللهو والترفيه، مما يجد معها الأفراد صعوبة في التكيف مع بيئتها المعقدة؛ فيصبح الفرد أكثر عرضة للانزلاق والانحراف.

د– أن التقدم العلمي والحضاري في المدن يسهل للمجرم استخدام الأساليب الفنية والعلمية، لاسيما المجرم الذي يتصف بالذكاء والقابلية اذا استخدم هذه الوسائل في مباشرة نشاطه الإجرامي دون أن يكتشف أمره.

---

[1] سميرة أقرورو: (٢٠١٥)، الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه، الناشر: صوما ديل، المغرب، ص٧٤

هـ- أن ازدياد التجمعات الإنسانية في المدن وما ينجم عنه من ازدحام سكاني من شأنه أن يهيأ الإقامة المناسبة للمجرم؛ فالفرد يجد في المدينة المحيط الاجتماعي الذي يلبي رغباته غير المشروعة، لذا يفضل المجرمون الإقامة في المدن على الإقامة في الريف.

ويرى أنريكو فيري (1856-1928) Enrico Ferri أن السلوك الإجرامي ما هو إلا ثمرة حتمية نتيجة لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية هي[1]:

أولها: العوامل الأنثروبولوجية المتصلة بشخص المجرم، سواء التي تتعلق بالخصائص العضوية والنفسية للمجرم أو المتعلقة بالمميزات الشخصية له كالسن والجنس والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية.

وثانيها: العوامل الطبيعية والجغرافية المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية، ومثالها الظروف الجوية وتأثير الفصول ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي.

أما ثالثها: فهو العوامل الاجتماعية، وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم، ويمثل لتلك العوامل بتركيز السكان والرأي العام والمعتقدات الدينية والإنتاج الصناعي ونظام التعليم والتنظيم الاقتصادي والسياسي.

ومما سبق؛ جاء البحث الراهن لمعالجة القضية التي تكمن في بيان: "أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم".

---

(١) عبد الله الدراوشة: (٢٠١٤)، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، بحث منشور، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (٢)، ص ١٨٥-٢٠٣.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعتبر الوضع الاقتصادي في أي مجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص عاملاً مهما في الأمن الاجتماعي وأمن الفرد واستقراره، ويتمثل أمن الفرد واستقراره في قدرته على تلبية متطلبات الحياة المعيشية من خلال حصوله على الدخل، وترتكز جهود أدبيات اقتصاديات الجريمة في عدم قدرة الأبحاث على تفسير العلاقة الترابطية بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة في كثير من الدول، ويعد تزايد معدلات الجريمة من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية والتي تعد تكثر فيها الجرائم الاقتصادية للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من الحكومات المتعاقبة؛ فالحديث عن الاوضاع الاقتصادية يؤدي بنا إلى موضوع التمييز بين الفقر والغنى؛ فالكثير من علماء الاجرام يربطون العلاقة بين الإجرام والفقر إلا أن هذا ليس حتمي، بحيث تؤكد على أن الواقع يبين بأن بعض الأغنياء أثبت تورطهم في الأعمال الإجرامية، والعوامل الاقتصادية أيضا مرتبطة أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي السائد في بلد ما، من هذا يمكننا تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال التعرض إلى دراسة معطيات ومميزات النظام السائد في دولة معينة، وهي التي تطبع النظام الاقتصادي، وبالتالي الحالة الاجتماعية؛ فالتحليل الاقتصادي للجريمة يتمحور حول مضمون النشاط الاقتصادي في حد ذاته، لذا فقد أهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من منطلق النظرية الاجتماعية، وقد حاولت تفسير السلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية، وبعضهم الآخر إلى التركيز على الظروف الاجتماعية والعوامل البيئية والاقتصادية والوراثية، حيث شهد المجتمع المصري العديد من التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الأن، وما صاحبها من أحداث وتحولات أثرت على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، كما أن الأزمة التي انتابت العالم انتشار كوفيد- ١٩ وموجاته المتعددة والمختلفة والتي ما زال يشهدها ويعانى من آثارها جميع بلدان العالم، على الرغم

من وجود اللقاحات المختلفة إلا أن الآثار التي تركها هذا الفيروس في جميع البلدان لم تختفى بعد، ولم يفيق العالم من أزمة كورونا إلا واشتعلت الحرب الروسية والأوكرانية لتزيد من الأزمة الاقتصادية وعلي أوسع نطاق، ومن هنا فإن مشكلة البحث الراهن تكمن في معرفة العلاقة بين الظروف الاقتصادية وزيادة نوع ومعدل الجريمة، ومن هذا المنطلق؛ جاءت مشكلة البحث لتكمن في التساؤل الرئيس التالي: "ما أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛ "بالتطبيق نزلاء سجن برج العرب والأحداث بجمعيات رعاية الأحداث، بالإسكندرية"، والذي يتفرع منه تساؤلات فرعية تنحصر فيما يلي:

١ – ما أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة؟

٢ – ما أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة؟

٣ – ما الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجريمة؟

٤ – ما الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم؟

ثانيا: أهمية البحث:

١. الأهمية العلمية:

أ – تنبع أهمية هذا البحث من كونه يستهدف أثر الظروف الاقتصادية على معدلات الفقر والجرائم في المجتمع.

ب – التعرف على أثر الظروف الاقتصادية التي تؤدي للسلوك الجرمي في المجتمع.

ج – تأتى أهمية البحث الذي يحاول الوقوف على التطورات والمستجدات التي لحقت بالمجتمع والتي قد تؤثر في زيادة السلوك الإجرامي داخل الأسرة.

٢. الأهمية العملية:

أ – محاولة تقديم رؤية سوسيولوجية لتفسير انتشار سلوكيات العنف والجرائم داخل المحيط المجتمعي.

ب – العمل علي تقديم رؤى نظرية جديدة تستوعب التطورات والتغيرات التي لحقت بالمجتمع المصري وأثرت على بنية العلاقات داخل أسرته.

ج – إن العلوم الإنسانية بحاجة إلى نظريات أو تفسيرات جديدة تواكب التقدم والتطور الذى يمر به المجتمع.

ثالثا: أهداف البحث:

من خلال الهدف الرئيسي للبحث وهو محاولة التعرف علي: أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛ "بالتطبيق نزلاء سجن برج العرب والأحداث بجمعيات رعاية الأحداث"، يحاول البحث التعرف الأهداف الفرعية التالية:

١ – التعرف على أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة أنواع الجريمة.

٢ – التعرف على أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة.

٣ – الكشف عن الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجريمة.

٤ – معرفة الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم.

رابعاً: الدراسات السابقة:

١ – الدراسات العربية:

دراسة: (مهند محمد: ٢٠٢٠)، بعنوان[١]: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (٤٦٢) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: وجود أثر لمتغير الأجور، البطالة، التضخم في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر

(١) مهند محمد منصور البطوش: (٢٠٢٠)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، كلية علوم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر) مجلة التربية، العدد (١٨٨)، الجزء الثاني، أكتوبر، ص ٤٠٨ وما بعدها

المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وجود أثر لمتغير حجم الأسرة الكبير في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتوصي الدراسة بضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد.

دراسة: (السويدي:٢٠١٥)، بعنوان [١]: العوامل الاقتصادية وأثرها على جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهدفت الدراسة إلي البحث في العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال حيث توصلت إلي أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل علي دفع الأفراد في المجتمع إلي السلوك الجرمي وجرائم الاحتيال، وأن هناك صلة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الاجرامي، وأن هذه العوامل لا تقف عند إحداث جرائم معينة، وإنما يمتد نطاق تلك العوامل إلي جرائم الأشخاص والجرائم الوظيفية وجرائم الأمن الداخلي، وأن هناك أثر للتحولات الاقتصادية علي السلوك الجرمي للمجتمع، أي عند انتقال المجتمع من نمط اقتصادي إلي آخر، أي من الزراعة إلي الصناعة، فإن حياة أفراد المجتمع تتأثر بهذا التحول، فقد تختفي أنماط معينة من الجرائم وتظهر أنماط خري، مثل جرائم السرقة، والاحتيال، وإساءة الائتمان، والقتل والسطو المسلح وتظهر الجرائم الجنسية، مثل هتك العرض، كذلك الاغتصاب.

---

(١) إبراهيم السويدي: (٢٠١٥)، العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

دراسة: (نوري: ٢٠١١)، بعنوان [١]: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة.

هدف البحث معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤدية إلي الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلي ارتكاب الجريمة والعود إلي ارتكابها، ومعرفة أي العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة وأن هذه العوامل تعتبر الواحدة مكملة إلي الثانية من الناحية الاجتماعية وبالنسبة للمجتمع بوجه خاص، ولذا فلقد توصل البحث إلي العديد من النتائج أبرزها: أن نسبة الذكور من المرتكبين للجرائم هي ٩٦.٦%، والفئات العمرية انحصرت بين (١٨ – ٤١) سنه بنسبة بلغت ٩٥%، كما اتضح أن الجريمة تنتشر بين الأشخاص الذين يكون تعليمهم منخفض ومن أهم أسباب ارتكاب الجريمة كانت تفكك العلاقات الأسرية، العمل المادي، المستوي التعليمي، الصحبة السيئة، والمنطقة السكنية ووقت الفراغ.

٢ – الدراسات الأجنبية:

دراسة: (Papps and Winkelmann, 2007)، بعنوان [٢]:

"Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question"

بعنوان: "البطالة والجريمة: دليل جديد لسؤال قديم".

وهدفت اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتي عام ٢٠٠٥ وخلصت الدراسة إلي

---

(١) نوري سعدون عبد الله: (٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، جامعة الأنبار، كلية الآداب، بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، ص ١٣٢ وما بعدها

(2) Papps, K. and Winkelmann, R. (2007), "Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question", New Zealand Economic Papers, 34: 53-72 .

وجود أثر ضئيل للبطالة علي إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء علي الممتلكات.

دراسة: (Mikeal, 2007)، بعنوان [1]: Unemployment and Gangs Crime

بعنوان: البطالة والعصابات الجريمة.

وهدفت إلي البحث في العلاقة بين جرائم العصابات والبطالة، وأظهرت نتائج الدراسة بالاعتماد علي نموذج بيكر – Becker للجريمة، وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، لكن لم يجد تأثيرا معنوي للبطالة علي مستوي العنف.

تعقيب على الدراسات السابقة، ومدي الاستفادة منها:

١ – من حيث موضوع ومجتمع البحث: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة من ناحية الموضوع كدراسة: (مهند محمد: ٢٠٢٠)، والتي تناولت الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وكدراسة: (السويدي:٢٠١٥)، والتي تطرقت العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفت الدراسة إلي البحث في العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال حيث توصلت إلي أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل علي دفع الأفراد في المجتمع إلي السلوك الجرمي وجرائم الاحتيال، وكدراسة: (نوري: ٢٠١١)، والتي استعرضت العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، وهدف البحث معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.

(1) Mikeal, Priks and Panu Poutaara, (2007), "Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire?" discussion paper 13, Center for Economic and Business Research

٢ – من حيث المنهج العلمي للبحث: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلي المنهج التاريخي، وطريقة المسح بالعينة، والمقابلة الشخصية.

ويري الباحث إنه تم الاستفادة من الدراسات السابقة في النواحي الآتية:

استطاع الباحث أن يستفيد من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث الحالي، وكذلك إعداد الإطار النظري وصياغة مفاهيم البحث الحالي، وتحديد وصياغة الأهداف بشكل مناسب، وتحديد أهم مؤشراتها، وتحديد الاستراتيجية المنهجية للبحث الحالي، وفي صياغة أسئلة استمارة الاستبيان.

خامساً: التعريفات الإجرائية:

تعريف (الظروف الاقتصادية– Economic Conditions)، في سياق البحث إجرائيا بأنها:

الظروف الاقتصادية هي التي تؤدي إلى موضوع التمييز بين الفقر والغنى؛ فالكثير من علماء الإجرام يربطون العلاقة بين الإجرام والفقر إلا أن هذا ليس حتمي بحيث تؤكد على أن الواقع يبين بأن بعض الأغنياء أثبت تورطهم في الأعمال الإجرامية ، وهي أيضا الظروف التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، حيث أن الدوافع الاقتصادية يقصد بها تلك الدوافع التي تكون ذا طبيعة مادية، هذا وتعد الدوافع الاقتصادية من الدوافع المهمة في حياة الانسان، كما يقصد بها التغيرات العامة للظروف الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع بأسره، ولذا يمكن القول أن نسبة الاجرام تتأثر بأمرين هما: التحول الاقتصادي، والتقلبات الاقتصادية.

ويمكن تعريف (الجريمة – Crime) في سياق البحث إجرائيا بأنها:

هي ظاهرة اجتماعية لا يخلوا منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية وتمثل خطراً عليه، وهي إتيان شيء محرم معاقب عليه قانوناً، أو ترك شيء محرم الترك معاقب على تركه.

سادساً: التوجه النظري للبحث:

١ – نظرية العوامل الاقتصادية في علم الاجرام: Theory of Economic Factors

هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الاجرامي، ترى هذه النظرية بان (أفعال الأفراد وسلوكهم، وكذلك نظريات العلماء الاخلاقية، في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر؛ فلقد تبنى كارل ماركس – Marx وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بانها تجسد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية؛ فلقد ارتبط اسم هذه النظرية – نظرية العوامل الاقتصادية – بالمذهب الاشتراكي، حتى اطلق البعض على هذه النظرية ومن يتبناها اسم المدرسة الاشتراكية في قبال النظرية، أو المدرسة الرأسمالية[١].

ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة: إن الظاهرة الاجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وانها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبة هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وانما يدل على تفشي أمراض معينة في افراده[٢].

نقد هذه النظرية: وكغيرها من النظريات تعرضت نظرية العوامل الاقتصادية لمجموعة من الانتقادات منها[٣]:

---

(١) فتوح الشاذلي: (٢٠٠٦)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ١٠٤

(٢) محمد الخوالدة: (٢٠٠٥)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، ص ٢٢

(٣) مصلح الصالح: (٢٠٠٢)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسة في علم الاجتماع، عمان، مؤسسة الوراق، ص ٨٥

١ – إن هذه النظرية وقعت في ما أخذ على غيرها من نظريات تفسير الظاهرة الاجرامية، وهو التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وانكار أو اهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.

٢ – اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع كما عند بونجيه، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، ولكن إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية، كما أثبتت ذلك الدراسات الاحصائية.

٣ – إن هذه النظرية تؤكد على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي.

كما إنها اعتبرت الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً، حيث اكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة، وهذا يعني أن هذه النظرية ربطت ربطاً مباشراً بين السلوك الإجرامي وبين الفقر؛ فإن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر، وتأثيره لا يمكن قبوله لسببين[١]:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعاً لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل اشباعها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيراً، لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام – للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي – بأن الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء، من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الاعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

---

(١) خلود المراشدة: (٢٠٠٩)، الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، دراسة اجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ٧٢

لقد اثبت أحد أصحاب هذه الدراسات وهو الأستاذ سيذرلاند – Sutherland معللاً بكون الوضع المالي الممتاز لمن سبق ذكرهم من الاغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم – بنظر الأستاذ سيذرلاند – Sutherland من اقتراف الجرائم بل على العكس ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بان هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية(١).

علاقة النظريات بموضوع البحث:

أوضحنا أن أنصار النظرية الاقتصادية في تفسير الجريمة يذهبون إلى الظن أن كل فقير لابد أن يكون مجرماً نظراً لعجزه المالي، وأن الإجرام يسير جنباً إلى جنب مع سوء الحالة الاقتصادية، وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أثر العوامل الاقتصادية السيئة في دفع الأفراد إلى السبل الإجرامية أو بعضاً من السلوك المنحرف، وهذه الانحرافات السلوكية ربما تتكون في الأوساط الفقيرة التي يشعر أفرادها بالحرمان من أوجه مختلفة، ولكن من المحتمل أن يكون السبب في ذلك الظروف النفسية التي تثيرها الظروف الاجتماعية المحيطة بالطبقات الفقيرة، ومثل هذه الظروف قد تعمل على زيادة الاختلال العاطفي والشعور بعدم الطمأنينة ما قد يشجع على ارتكاب الجريمة.

وتنقسم نظريات علم الإجرام إلى ثلاث مذاهب ألا وهم: المذهب الفردي والمذهب الاجتماعي والمذهب المختلط أو ما يطلق عليه أيضا بالمذهب التكاملي، المذهب الفردي: وهو يرجع أسباب الجريمة لأسباب تعود للفرد نفسه سواء كانت تتصل بسماته البدنية كانحطاط جسماني أو عوامل نفسية، وأشهر النظريات العضوية في هذا المذهب هي نظرية الإنسان المجرم أو العدائي لعالم الجريمة الإيطالي الشهير لمبروزو والتي أوعزت ارتكاب السلوك الإجرامي إلى الإنسان ذاته من خلال مرورها بخمسة مراحل: حيث في كل مرحلة قام لمبروزو بإضافة التعديلات على فروض نظريته لتلافي الانتقادات الموجهة ومن أحد هذه المراحل هي الربط بين صفات الإنسان البدائي والمقاربة

(١) أكرم المشهداني: (٢٠٠٥)، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، السعودية، ص ٨٥

للحيوان وحدوث السلوك الإجرامي حيث كانت الصفات الحيوانية الموجودة لدى الشخص التي تم تكشفها من خلال العمليات التشريحية المتمثلة بوجود الردة والرجعة بجمجمة الشخص هي من أهم أسباب ارتكاب الشخص للسلوك الإجرامي[١]، بالإضافة لذلك فإن من أهم النظريات النفسية هي نظرية فرويد في التحليل النفسي وهي التي ترجع حدوث السلوك الإجرامي لاختلال في مكونات النفس البشرية لدى الفرد، فعندما تعجز الأنا العليا عن موازنة مكونات النفس البشرية أو عندما تكون بالأساس غائبة فأن الشخص سيرتكب السلوك الاجرامي[٢]، على جانب آخر؛ فأن المذهب الاجتماعي: يرجع أسباب حدوث الواقعة الجرمية إلى أسباب تعود للظروف المحيطة بالفرد لا للفرد ذاته، ومن أهم نظريات هذا المذهب هي نظرية صراع الثقافات، تقوم هذه النظرية على أن التعارض والتضارب الذي يحدث بين الثقافات والمبادئ والقيم المجتمعية سواء كان هذا الصراع داخلي أم خارجي سيؤدي إلى حدوث الواقعة الجرمية[٣]، في حين أن المذهب التكاملي: هو ذلك المذهب الذي يوعز أسباب الجريمة إلى عوامل تعود للفرد والمجتمع دون الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وتعد نظرية الاستعداد الاجرامي لديتوليو أبرز نظريات هذا المذهب، حيث تقوم على أن حدوث الواقعة الجرمية تعود الى أسباب فطرية تعود للشخص ذاته كوراثة الشخص لخلل عقلي أو وجود علة نفسية بجانب وجود أسباب مكتسبة من المجتمع قد تعود للبيئة المحيطة بالشخص كالأسرة والأصدقاء بشرط توافر شروط الاقتناع بالسلوك الشاذ والاستمرار بالعلاقة مع الجهة أو الطرف الذي يعد السلوك مكتسبا منه، غير أنه لا تحدث الجريمة ألا بوجود عامل يفجر هذا الاجرام الكائن لدى الشخص والمكتسب[٤].

ويري الباحث أن ظاهرة التوازن السكاني يؤثر تأثيرا إيجابيا على المستوى المعيشي للأفراد والجماعات داخل المجتمع، فارتفاع المستوى المعيشي

---

(١) محمد الرازقي: (٢٠٠٤)، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط٣، ص ١٢٢

(٢) مصطفي فهمي الجوهري: (٢٠٠٢)، مبادئ علم الإجرام، دار النهضة العربية، ص ٢٣

(٣) فتوح عبد الله الشاذلي: (٢٠٠٩)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣

(٤) حسن محمد ربيع: (١٩٩١)، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، مطابع البيان التجارية، ص ١٣٨

واستقرار الأفراد اقتصاديا يسبب انخفاض نسب الجرائم في المجتمع، أما في حالة اختلال التوازن السكاني سواء بالنقص أو الفيض السكاني يؤدي فعليا إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد والجماعات داخل المجتمع وانخفاض المستوى المعيشي يؤدي لا محالة إلى ارتفاع نسب الإجرام.

سابعاً - الإطار النظري للبحث:

المحور الأول: أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة أنواع الجريمة

نجد أنه في حالة الانتعاش الاقتصادي يكثر الطلب على السلع وتزداد الحاجة إلى زيادة الإنتاج؛ فيزداد الطلب على العمال وترفع الأجور، وبالتالي تقل نسبة الجرائم أما في فترات الركود الاقتصادي؛ فيقل الطلب ولا تبيع المصانع إنتاجها؛ فتنخفض الأجور للعمال، وتتم عملية تسريح الكثير منهم؛ فتزداد البطالة ويزداد الإجرام خاصة ما تعلق بجرائم السرقة؛ فيزداد التشرد والتسول والدعارة والجرائم الجنسية، أما الجرائم التي تظهر في المحيط الاقتصادي الزراعي تتسم بالعنف وجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الحرائق والسرقة، وهذا يرجع إلى طبيعة البيئة الزراعية، أما المجتمعات الصناعية؛ فعادة ما ينتشر فيها التعليم بنسبة أكبر من المجتمعات الريفية، حيث تفتح المدينة وسائل كثيرة للهو والترفيه، ولذلك تفرز أنواع معينة من السلوكيات كالانحلال الخلقي، وهذا النوع من الجرائم عادة لا يتسم بالعنف، وإنما يتطلب الحيلة والدهاء نظرا لتوفر قدرا من التعليم والثقافة، ونظرا لتكدس الأفراد حول المصانع[1]؛ فكثيرا ما يضطرون إلى السكن الجماعي؛ فيزداد الاختلاط؛ فتكثر الجرائم الجنسية وجرائم هتك العرض وجرائم الزنا، ولم يكن هذا النوع معروفا ولكنه تطور مع الأيام نتيجة ما يشاهده الشباب من اثارات أفلام الجنس والجريمة والاغتصاب[2].

ففي العادة ما تتوفر فرص الإجرام في المدن؛ فيكثر الأطفال البؤساء والمتشردون والأيتام، وهذه الفئة تصبح فريسة سهلة في يد كبار المجرمين، وهؤلاء المجرمون يعملون على تجميعهم وتنظيمهم وتزيين لهم الكسب غير المشروع، فيتشبع الأطفال بروح الإجرام، وهناك عوامل أخرى تساعد الأطفال على الإجرام منها

---

(١) عبد الرحمن محمد العيسوي: (٢٠٠١)، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، ط١، دار الراتب الجامعية، ص ٣٤

(٢) محمد صبحي نجم: (١٩٨٨)، المدخل إلي علم الإجرام وعلم العقاب، ط٢، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٤١

وجود أماكن التسلية سواء أكانت في حدود القانون أم لا[1]، كما أن المدينة الحديثة تحث الصغار مبكرا على المساهمة في الحياة الاجتماعية فتتوفر لهم بصورة أوسع عوامل الانحراف والجريمة[2]، وهذه الجرائم ليست أفعالا ثابتة ذات مواصفات محدودة ولكنها نسبية، وقد دلت العديد من الدراسات أن الفقر وانخفاض الدخل ونقص الأموال يؤدي إلى 3الحرمان الذي يتبعه حالة من الإحباط ومن ثم الوقوع في الجرائم والانحراف[3]، وهذا ما أشارت إليه دراسة (مخلوف: ٢٠٠٧)[4]، والتي استهدفت معرفة الأسباب الكامنة وراء السلوك الإنحرافي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، وكذلك معرفة أنواع السلوك الإنحرافي السائد في كل من ثانوية عجابي ومتقن شعلال بقالمة، وذلك من أجل الوصول إلى بعض الحلول للتقليل من السلوك الإنحرافي، ولذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتشخيصها، وكذلك المنهج الكمي، والمنهج المقارن، وتمثل مجتمع البحث من تلاميذ المرحلة الثانوية، في المرحلة العمرية بين (١٥ – ١٨) سنه، وتبين من خلال الدراسة وجود نسبة متوسطة من آباء وأمهات أفراد العينة أميين أو لهم مستوى تعليمي لا يتعدى المرحلة الابتدائية، ولذلك يجهلون الطرق التربوية وتنشئة أبنائهم ولا يراقبون سلوكهم ويتعاملون معهم بقسوة ولا يحاورونهم ويقومون بعملية سبهم وشتمهم، إضافة إلى إن الأنشطة في المؤسسة التربوية منعدمة تقريبا، وهذه المؤسسات يقل فيها الانضباط مما يجعل أفراد العينة لا تشعر بالأمن داخلها.

ويعد التفاوت في الطبقات الاجتماعية، ينشئ الحقد والضغينة من قبل فئات المجتمع الفقيرة؛ فالفقراء ينظرون إلى الأغنياء بشيء من الحسد، وبهذا ينشئ لديهم إحساس بضرورة الوصول إلى ما يتمتعون به من ثراء، وبهذا تكون هذه الطبقة الفقيرة مهيأة لأن تحاول أن تصل إلي ما وصولوا إليه بشكل مشروع أو بعيره، وأن عدم قيامهم بالطرق المشروعة للوصول إلى هذه الطبقة، يجعلهم مهيئين نفسيا لأجل القيام بأعمال غير مشروعة لأجل الحصول علي ذلك، مما

---

(١) علي محمد جعفر: (١٩٩٦)، أحداث المنحرفون: دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٩٧

(٢) سامية حسن الساعاتي: (١٩٨٢)، الجريمة والمجتمع، ط١، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ١٤

(٣) زينب محمد شقير: (٢٠٠١)، الباثولوجية الاجتماعية والمشكلات المعاصرة، ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٤١

(٤) مخلوف محمد العربي: (٢٠٠٧)، السلوك الانحرافي لدي تلاميذ المرحلة الثانوية، دراسة ميدانية لثانوية عجابي ومتقن شعلان بقالمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص ٣

يضطرهم إلى القيام بارتكاب الجريمة وتكرارها أيضا[١]، كما أن معرفة المهنة التي يمارسها الشخص المجرم تلقي الضوء على ظروفه الاقتصادية وقد يعتقد البعض أن العمال هم من يرتكبون الجرائم نظرا لعدم استقرار أوضاعهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية الصعبة، وخاصة في فترات الكساد و التقلبات الاقتصادية، لكن في واقع الحال ولتطور المجال الصناعي والتجاري نجد من أصحاب المشاريع الاستثمارية وأصحاب الأعمال يرتكبون جرائم عديدة لم تكن معروفة نظرا لكونها عرفت مع تقدم الاقتصاد المتقدم، مثال ذلك جرائم التهرب الضريبي والجمركي والغش والمتاجرة في السلع الممنوعة أو السلع التي لا تصلح للاستهلاك البشري وذلك بتغيير حقيقة تواريخ الانتاج والانتهاء للبضاعة أو السلعة[٢].

المحور الثاني: أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة

أثبتت الدراسات التي أجريت في مجال علم الجريمة إن الارتفاع المتسارع في أعداد الجريمة وتعدد أنماطها وأنواعها ومعدلاتها في مختلف دول العالم يعزى إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية السريعة التي تحل فيها، إذ إن هذه التغيرات السريعة والمتلاحقة تؤدي إلى خلق حاجات، وتحديات وطموحات جديدة، لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يتمكن بعضهم من إشباع أو تحقيق تلك الحاجات أو الأهداف، فقد يؤدي ببعضهم إلى إشباعها بالطرق غير المشروعة، أي الانحراف[٣]، وهذا ما أشارت إليه دراسة (نادية: ٢٠١٧)[٤]، حول إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، والتي هدفت من خلاله الكشف عن أنماط الجريمة وحجم انتشارها في الريف المصري، في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت علي بنية المجتمع الريفي وغيرت من سماته

(1) Pamela Davies, Peter Francis and Chris Greer, (2007), Victims, Crime and Society, SAGE Publications book

(٢) اسحق إبراهيم منصور: (٢٠٠٦)، موجز في علم العقاب وعلم الإجرام، ط٣، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص ٨٩

(٣) إحسان الحسن: (٢٠٠٨)، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢

(٤) نادية عبد القادر محمد: (٢٠١٧)، إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، دراسة أنثروبولوجية لبعض قري محافظة الشرقية، بحث منشور، العدد (١٨)، الجزء الثالث، ص ١ وما بعدها

وخصائصه، حيث كان الهدف الأساسي الكشف عن الخصائص الجغرافية والإيكولوجية التي تتميز بها قري محافظة الشرقية والوقوف علي إلي أي مدي يؤدي اختلاف الجريمة بها من حيث: حجمها، أشكالها، وعوامل ارتكابها، وتوصلت الباحثة إلي النتائج التالية: أن محافظة الشرقية تتميز بموقعها الجغرافي حيث تتاخم المحافظة بعض المحافظات التي تضم بؤر إجرامية، كما تختلف أنماط الجريمة وحجمها وفقا لخصائص الحدود الجغرافية للقري، حيث تنتشر جرائم المخدرات والسلاح والبلطجة في القري الواقعة علي الحدود الشمالية الشرقية والغربية، وتنتشر جرائم التهريب والنشل في القري الواقعة علي الحدود الجنوبية والشرقية والغربية، وثمة علاقة بين أنماط البيئة الريفية بقري البحث، وحجم ونمط الجريمة فيها، كما شهدت محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، عددا كبيرا من الجرائم بلغ ٨٤ جريمة قتل حازت على اهتمام الرأي العام، فلقد كانت النسبة الأعلى بين المحافظات الثلاث من نصيب محافظة الجيزة بـ ٤٥ جريمة، ومن بعدها جاءت محافظة القاهرة بـ ٣٤ جريمة، ثم محافظة القليوبية بـ ٥ جرائم، وشهد شهر يناير انخفاضا في معدل جرائم القتل بواقع ١٩ جريمة، مقارنةً بشهر فبراير الذي شهد ٣٢ جريمة، وبلغ عدد مرتكبي جرائم يناير ٢٩ متهما، من بينهم سيدة واحدة، وطفلان، وعدد ٢٦ رجلًا التي تلوثت أيديهم بدماء ضحاياهم، بينما كان عدد مرتكبي جرائم شهر فبراير ٤٥ متهما، بينهم سيدتان، و٤٣ رجلًا، ووصل عدد جرائم شهر مارس ٣٣ جريمة قتل، في ارتفاع ملحوظ عن شهري يناير وفبراير، كان عدد مرتكبي هذه الجرائم ٤١ متهما، بينهم سيدتان، وطفل، و٣٨ رجلًا تلطخت أيديهم بدماء ضحاياهم، وساهمت جهود أجهزة وزارة الداخلية في انخفاض معدلات الجريمة بنسبة ١٣.٢% عن العام الماضي[١].

- الصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الإجرام؟

---

(١) محمد محسب: (٢٠٢٢)، الجيزة الأولى: ٨٤ جريمة قتل خلال الربع الأول من ٢٠٢٢م، في القاهرة الكبرى، مقال منشور ببوابة جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١

اختلف الباحثون في علم الإجرام منذ القدم حول تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، وانقسموا بهذا الصدد إلى (ثلاثة) اتجاهات، هي على النحو التالي:

أولاً – الاتجاه (المبالغ) في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية: يذهب أنصار هذا الاتجاه للقول بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع، وقد تطرق بعض مؤيدي هذا الاتجاه إلى الحد الذي نسبوا فيه الجريمة تحديدا إلى النظام الرأسمالي بعينه استنادا إلى أن هذا النظام يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه وجود فوارق طبقية اجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الطبقات الكادحة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة، ويتبنى هذا النهج أنصار نظرية النظام الرأسمالي التي تقوم على التحليل لظواهر المجتمع وتفسرها بناء على هذا النهج، إلا أن هذا الاتجاه لم يسلم من النقد الشديد الذي وجه عليه، فهو يرد الجريمة إلى العوامل الاقتصادية كلية، ويعطي العوامل الأخرى دورا ثانويا في تفسير الظاهرة الإجرامية[1].

ثانيا – الاتجاه (المقلل) من أهمية دور العوامل الاقتصادية: حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية ذات دور محدود في تفسير الظاهرة الإجرامية، وما هذه العوامل إلا مساعدة أو مهيئة للإجرام متى صادفت استعدادا إجراميا كافيا لدى الفرد، فهي وحدها لا تسبب الجريمة، ولا تؤدي دورا أساسيا في نشأتها، وإذا ما تعرض لها شخص ليس لديه ميول إجرامي فمن غير المحتمل أن يكون له أثر، وإنما تأثيرها كما سبق القول على من يتوافر لديه الاستعداد الإجرامي؛ فيتحول هذا الاستعداد من حالة السكون على حالة الحركة في صورة سلوك إجرامي، ويدلل أنصار هذا الاتجاه على صحة رأيهم بأن كثيرا من الناس يعيشون في بيئة مختلفة، ويعانون من ظروفًا اقتصادية بالغة السوء، ومع ذلك لا

(١)فوزية عبد الستار: (١٩٩٨)، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص ١٦٢

يسلكون سبيل الجريمة، بينما كثيرا من الأغنياء ويعيشون في رخاء لا يتورعون عن مقاومة إغراء الجريمة ويرتكبون السلوك الجرمي(١).

ثالثًا – الاتجاه (المعتدل) في تقدير دور العوامل الاقتصادية: وهذا الاتجاه الذي يتوسط بين الاتجاهين السابقين فلا يهول من شأن العامل الاقتصادي بحيث يحجبون أنفسهم عن رؤية عوامل أخرى لها دور هام في مجال الإجرام، ولا يقللون من أهمية هذا العامل في إحداث السلوك الإجرامي، وإنما يذهبون مذهبا وسطًا لا إفراط فيه ولا تفريط لدور العوامل الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الحاسم الذي ينفرد في تفسير السلوك الإجرامي، وإنما يلعب دورا في المجال الإجرامي يساهم مع الدور الذي تلعبه العوامل الأخرى الداخلية والبيئية في إحداث الجريمة(٢).

فمن البديهي أن المستوى الاقتصادي للفرد له علاقة بالجريمة من خلال تجارب الحياة، ذلك أن الفرد الذي لا يملك مال وهو في حاجة لطعامه وما هو أساسي لحاجاته الأساسية احتمال كبير ليتوجه إلى السرقة، لكن يصعب الكشف بطريقة احصائية عن الفقر وعلاقته بالجريمة، لكون معظم الباحثين لهم صور ومفاهيم للفقر تختلف عن بعضها البعض لتفسير الظاهرة، لذلك تبقى مجرد آراء لتحديد هذه العلاقة؛ فلقد كشفت دراسة لبيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ عن استفحال الجريمة المنظمة التي شملت عددا من الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والافلاس بالتدليس والغش والفساد ورشوة الموظفين العموميين، وجرائم الحاسب الآلي وسرقة الملكيات الفكرية وسرقة المقتنيات الفنية والثقافية والغش في التأمين، والغش في التسويق ونقل الأموال بالوسائل الإلكترونية والتهرب الضريبي، حيث تساعد في خفاء التحويلات الإلكترونية في إخفاء عائدات الجريمة والأرباح المشبوهة عبر الإيداع ببطاقات الائتمان مباشرة، ولعل

---

(١) عايد وريكات: (٢٠٠٨)، مبادئ علم الإجرام – المدخل إلي دراسة علم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٢٠١

(٢) حسنين عبيد: (١٩٨٥)، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص ١٤٠

انتشار الجرائم الاقتصادية – على النحو المشار إليه أعلاه – يعد من التحديات والعوائق التي تقف في مواجهة تطور وازدهار الاقتصاد الوطني، حيث تبرز العلاقة بين الاقتصاد والجرائم من خلال التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، وخاصة لما كانت هذه الجرائم تشكل اعتداءات على اقتصاد الدولة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (نادية: ٢٠١٧)، حول إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، والتي هدفت من خلاله الكشف عن أنماط الجريمة وحجم انتشارها في الريف المصري، في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت علي بنية المجتمع الريفي وغيرت من سماته وخصائصه، حيث كان الهدف الأساسي الكشف عن الخصائص الجغرافية والإيكولوجية التي تتميز بها قري محافظة الشرقية والوقوف علي إلي أي مدي يؤدي اختلاف الجريمة بها من حيث: حجمها، أشكالها، وعوامل ارتكابها، وتوصلت الباحثة إلي النتائج التالية: أن محافظة الشرقية تتميز بموقعها الجغرافي حيث تتاخم المحافظة بعض المحافظات التي تضم بؤر إجرامية، كما تختلف أنماط الجريمة وحجمها وفقا لخصائص الحدود الجغرافية للقري، حيث تنتشر جرائم المخدرات والسلاح والبلطجة في القري الواقعة علي الحدود الشمالية الشرقية والغربية، وتنتشر جرائم التهريب والنشل في القري الواقعة علي الحدود الجنوبية والشرقية والغربية، وثمة علاقة بين أنماط البيئة الريفية بقري البحث، وحجم ونمط الجريمة فيها[١].

المحور الثالث: الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجريمة

من خلال الدراسة لأهم العوامل الاقتصادية الدافعة للإجرام، فدورها الإجرامي لا يمكن أن يقتصر على جرائم الأموال فقط، كما يبدو من أول وهلة، بل أن هذه الدوافع الاقتصادية للإجرام لا تحدد بالحاجة والفقر فحسب، وانما يمكن أن تجد وراءها جرائم كثيرة مثل جرائم الاعتداء على الأشخاص جرائم الاعتداء على العرض، جرائم الاقتصادية وجرائم العدوان على المال العام ، وكل ما له علاقة بالجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، ولذا تحظي ظاهرة الجريمة باهتمام واسع في

(١) نادية عبد القادر محمد: (٢٠١٧)، إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، دراسة أنثروبولوجية لبعض قري محافظة الشرقية، بحث منشور، العدد (١٨)، الجزء الثالث، ص ١ وما بعدها

حقل العلوم الاجتماعية، كما تمثل هذه الظاهرة تحديا كبيرا أمام الحكومات وصناع القرار، باعتبارها عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وسببا رئيسا في عديد المشاكل الاجتماعية، وتعتبر ظاهرة الجريمة من الظواهر متعددة الأبعاد نظرا لمسبباتها ودوافعها المختلفة[١]، ويعتبر الفقر من أهم الأسباب والدوافع لارتكاب الجرائم، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بقضايا مكافحة الفقر في الوطن العربي كأحد الاستراتيجيات للحد من تزايد أشكال الجرائم، وهكذا قلما تفلت جريمة من تأثير العوامل الاقتصادية؛ فالإجرام يرتبط بالظروف الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر، وبما أن المال يعتبر عصب الحياة ونشاط الأفراد محكوم به لإشباع حاجاتهم الضرورية، ويؤمن حياتهم ومستقبلهم، فهناك صلة بين المال والجريمة تبقى واضحة[٢].

كما أن طبيعة المستوى المعيشي لأبناء المجتمع يتأثر بحجم الموارد الاقتصادية الكمية النوعية مقارنة مع حجم السكان، فالموارد الطبيعية من موارد مائية وزراعية وصناعية عندما تتساوى مع حجم السكان يكون هناك تحقيق مستوى من الرفاهية والتوازن بين الموارد الطبيعية والبشرية، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد الاقتصادية حجم السكان يكون هناك اختلال في التوازن ونقص في المستوى المعيشي؛ فيعرف بالفيض السكاني عندما يكون حجم السكان أكثر من هذه الموارد، ويطلق عليه بالنقص السكاني لما يكون حجم الموارد أكبر من حجم السكان، ويحقق التوازن ويسمى بالحجم السكاني المثالي عندما يتساوى حجم الموارد مع حجم السكان غير أن حالة الفيض السكاني هي مضرة بالاقتصاد و البيئة والمجتمع[٣]، وهذا ما أكدته دراسة (عليه، وآخرون: ٢٠١٨)[٤]، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على ارتكاب الرجال لجرائم القتل تجاه أفراد أسرهم،

---

(١) عايد وريكات: (٢٠٠٨)، مبادئ علم الإجرام، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩

(٢) فتوح عبد الله الشاذلي: (٢٠٠٩)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص٢٠٩

(٣) محمد عماد ربيع، وفتحي توفيق الفاعوري، ومحمد عبد الكريم العفيف: (٢٠١٠)، أصول علم الإجرام والعقاب، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ٦٨

(٤) عليه محمد عبد المنعم، وجمال شفيق أحمد، ومحمود عبد الحميد حسين: (٢٠١٨)، المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة – دراسة تطبيقية على السجون المصرية، معهد البحوث البيئية، جامعة عين شمس، بحث منشور، مجلة العلوم البيئية، المجلد (٤٣)، الجزء الثاني، سبتمبر، ص ٣٥٩ وما بعدها

وتحديد المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بذلك، بالإضافة إلى تحديد الخصائص الديموغرافية لهؤلاء الرجال، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الاجتماعية المتمثلة في السن، المهنة، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، حجم الأسرة على ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة وأثبتت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة الدراسة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي، وعدم تأثير المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في السن، المهنة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة على القلق لدى الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة، وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الإدمان وارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة.

وعلي الجانب الأخر إن تورط المرأة في جرائم القتل، النصب والاحتيال لم يعد مثيرا للغرابة والتساؤل والاستفسار في المجتمع، باعتبارها أكثر عرضة لضغوطات ومضايقات، وتحرشات جنسية واعتداءات، تصادفها بداية من المدرسة إلى الجامعة وإلى عالم الشغل، ناهيك عن تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتصدع المادي وتدني الدخل يؤدي إلى سوء التغذية، سوء السكن، والسكن في أحياء غير منظمة وعشوائية ينتشر فيها الانحراف، وإلى انشغال الآباء في البحث عن لقمة العيش فيهمل الأبناء ويتركون المدرس؛ فالفقر عامل مهم يهيئ ويدفع الفرد تحت ظروف طارئة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، رغم أنه يعتبر من المؤشرات التي قد لا تقيس معدل الجريمة بشكل واضح، بالمقارنة مع النسبة العالية للجرائم المرتكبة في الأسر الغنية بسبب النزاعات حول الميراث، بالإضافة إلى السرقة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى القتل لإخفاء معالم الجريمة[1]، كما يجب أن لا نغفل عن الظروف الأسرية غير السوية، كحالات الطلاق والتفكك الأسري وإعادة الزواج من طرف أحد الوالدين مما يؤدي غالبا إلى عدم التفاهم مع الشخص الدخيل على البيت، بالإضافة إلى سوء معاملة الآباء للبنات، وعدم احترام رغبة الفتاة في اختيار ما تريده، وخصوصاً الزوج الذي تراه الأنسب؛ فهناك فرق بين من تنشأ في أسرة تسودها المحبة والمودة، وبين من تنشأ في جو من الكراهية والاضطهاد منذ

(١) محمد البكر: (٢٠٠٢)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ص ٢١١ وما بعدها

الصغر[١]، وفي ذات السياق؛ فلقد أجمع علماء الاجتماع بأن دخول المرأة إلى عالم الجريمة له علاقة وطيدة بتطور المجتمعات البشرية، والتحول إلى المجتمعات المعاصرة الذي فرض أنماطاً عديدة من المعيشة سواء على الرجل أو المرأة، وأضافوا بأن المرأة مؤخرا دخلت في جميع مجالات الحياة وخاضت غمار كل الوظائف، وهذا ما جعلها تحتك بالواقع المعيشي أكثر، والجريمة بحد ذاتها واقع لا هروب منه، وهكذا؛ فتورط المرأة في ارتكاب الجرائم يعتبر نتيجة للتحولات من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى المجتمع المعاصر المسموح فيه كل شيء[٢].

وعلي هذا، لا يمكن حصر الجريمة في سبب أو دافع معين، بل هو تضافر مجموعة من العوامل والدوافع، سواء كانت نفسية أو تتعلق بالبيئة الاجتماعية أو الاقتصادية؛ فكل هذه الاعتبارات هي السبب في دخول المرأة عالم الجريمة، بكل عدوانية دون تفكير في نتائجها الوخيمة، متناسية أنوثتها وعطفها وحنانها كامرأة، من هنا نستنتج أن أول الضوابط غير الرسمية والمؤثرة على الفرد في بداية حياته هي الأسرة؛ فهي تقوم بدور مهم وفعال في ضبط ومراقبة تصرفات الأبن أو الأبنة أثناء عملية تفاعله واندماجه مع الأوساط الاجتماعية التي تحيط به، بدء بأفراد الأسرة ثم الانتقال للأوساط الأخرى في المجتمع من المدرسة والحي وجماعة الرفاق وغيرها من المحيطين به، ثم تأتي كحل أخير الضوابط الرسمية التي تتصدى لمختلف الجرائم، لكون أفراد السلاح هم أعوان العدالة في التخفيف من حدة الجريمة، وحماية المواطن والممتلكات العامة والخاصة وكذلك الآداب العامة[٣]، وهذا ما أكدته دراسة (أمين، ومنصور: ٢٠١٦)[٤]، والتي هدفت إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية،

---

(١) عمر الحسيني: (٢٠٠٥)، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر، ص ٣٩

(٢) أحمد دغميش: (٢٠١١)، تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم الجريمة، حوليات جامعة بشار، العدد (٩)، ص٩٤-٩٦

(٣) نوري سعدون عبد الله: (٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاجتماعية، العدد الأول، ص ١٤٥

(٤) أمين جابر الشديفات، ومنصور عبد الرحمن الرشيدي: (٢٠١٦)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، الجامعة الهاشمية، الجامعة الأردنية، بحث منشور، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٣)، ملحق (٥)، ص ٢١٢٣ وما بعدها

والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى:أن هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي اثنائها لعبت دورا مهم في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي،والمنطقة السكنية وطبيعة السكن،ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة،وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

المحور الرابع: الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم

يعد منع الجريمة هو أول حتمية للعدالة، ويمكن منع الجريمة في البرنامج ليصبحِ هدفًا عاما لسياسة الأمم المتحدة الجنائية، ويمكن تحقيق هذا الهدف استنادا إلى المبادئ الثمانية التالية[1]:

أ – القيادة الحكومية على جميع المستويات لإنشاء إطار مؤسسي لمنع الجريمة والحفاظ عليه.

ب – إدراج مفهوم منع الجريمة في سياسات التنمية الاجتماعية– الاقتصادية.

ج – التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال.

د – الاستدامة والمساءلة، أي توفير التمويل الكافي الطويل الأجل لوضع البرامج والحفاظ عليها وتقييمها، والمساءلة الواضحة في استخدام الأموال.

هـ – العمل القائم على المعرفة، أي الاستفادة من مجموعة القرائن المتوفرة في التخصصات المتعددة بشأن مشاكل الجريمة وأسبابها، ومن الممارسات المجربة، من أجل وضع استراتيجيات منع الجريمة.

و – احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز ثقافة احترام القانون.

ز – دراسة الصلات بين الجريمة المحلية والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

---

(١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (٢٠٠٩)، ص ١٣

ح – وضع استراتيجيات مختلفة لتناول شؤون الفئات الخاصة، ولا سيما الفتيان والفتيات، والرجال والنساء، وأفراد المجتمع المستضعفين.

ومما لا شك فيه أن المجتمع الآمن المستقر هو مطلب الجميع، حيث أن الأمان هو مصدر بناء المجتمعات وتطورها، والإنسان منذ فجر ولادته تكون فطرته سوية ولا يعلم شيئًا عن الإجرام أو الأذى، ولكن البيئة التي ينشأ فيها هي ما قد تؤثر فيه ويتأثر بها، تلك البيئة التي تغرس فيه سلوكيات جيدة وغير جيدة – سوية وغير سوية – ما تؤدى به بالانحراف عن الطريق المستقيم الذي خلقه الله تعالى عليه؛ فكل شخص يلجأ إلى ارتكاب الأفعال غير المقبولة هو إنسان غير سوي، وينتج عنه الكثير من المشاكل والمفاسد المجتمعية، كما لا نستطيع أن نغفل تأثير الأمراض النفسية مثل الإصابة بالفصام والاكتئاب ثنائي القطب أو حالات الهوس[1]، كما أن تفشى ظاهرة إدمان المخدرات؛ فالإحصائيات تكشف أن هناك ٢١ مليون متعاط ومتعامل مع المخدرات في مصر، وفى هذه الحالات يتعرض الشخص لحالة من الغيبوبة الحسية والضلالات، ويوجد شخص منفصل عن الواقع، وقد يقتل بدم بارد، بالإضافة إلى نقطة في غاية الأهمية، وهى انتشار العنف على الشاشات والفضائيات؛ فبعضها يعرض أفلام العنف ٢٤ ساعة يوميا، ويقدم حلولاً ابتكارية للجريمة قد تجعل من يتأثر بها يعتقد أن القتل شيء عادى، ويرتكبه بأعصاب باردة لأنه شاهده من قبل، كما أن التفكك الأسرى بسبب وسائل التواصل الاجتماعي أو التباعد الاجتماعي أصبحت جرس إنذار مهما لأنها تسببت في شعور أفراد الأسرة بالغربة عن بعضهم وهم يعيشون تحت سقف واحد، وافتقدت الأسرة الدفء والتواصل الأسرى، ومؤخرا أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية دور التغذية والتلوث في انتشار العنف في المجتمع؛ فقد لوحظ أنه كلما زادت معدلات التلوث البصرى والسمعي والهوائي انخفضت معدلات ذكاء الإنسان، كما أن سوء التغذية ونقص الحديد والزنك وزيادة نسبة الرصاص في الدم قد تسهم في ميل

(١)فريدون محمد نجيب: (٢٠١٢)، التنبؤ بالإجرام، مركز دعم واتخاذ القرار، القيادة العامة لشرطة دبي، ص ١٩

الشخصية للعنف[1]، ولذا؛ فالوقاية من الجريمة تقوم على عنصرين أساسيين هما: العامة والخاصة؛ حيث تتمثل[2]:

١ – الوقاية العامة: والتي تتناول وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام أو الظروف المهيئة له، والوقاية العامة تشمل كل من: الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية والإعلام في منع الجريمة[3]:

أولاً: الأسرة: التي تعتبر الخلية الإنسانية الأولى، وهي التي يتربى في كنفها الفرد ويكتسب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها وهي تشكل الأساس الأول لبناء شخصيته، والتي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل ايجابية أو سلبية والتي لا بد أن تؤثر على سلوكه في المستقبل، فالعائلة السليمة والمتماسكة تربي أجيالا قوية وسوية، بعيدا عن الجريمة، وأما العائلة المفككة والمخلخلة اجتماعيا فهي التي تربي الاجيال المنحرفة التي تؤدي الى الجريمة.

ثانياً: المدرسة: أما بالنسبة للمدرسة فلها دور كبير بعد الأسرة في منع الجريمة، لأن الفرد يمضي وقتا طويلا في المدرسة، فهي التي تربي وتعلم وتثقف وتبني شخصيته الاجتماعية، وتعلمه على السلوك القويم والمطابق للقوانين وتعالج تصرفاته إذا انحرف، وبإمكان المدرسة أن تحد وتمنع فرص حدوث الجريمة في المجتمع إذا قامت بدورها الطبيعي كما يجب.

ثالثاً: الأجهزة الأمنية: ولعل من أهم واجبات الأجهزة الأمنية هي منع الجريمة، واكتشافها، والقبض على مرتكبيها، و تنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، والمحافظة على الأمن العام والآداب، لذلك فإن أهم الواجبات الوظيفية للشرطة هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع.

رابعاً: الإعلام: هنالك أيضا دور هام للإعلام الذي يلعب دورا هاما في توجيه الرأي العام وتوعيته والتنبيه إلى مخاطر الجريمة والتحدث عنها وبإمكانه أن يلعب دورا مهما في منع الجريمة، ولا ننسى تأهيل الفرد لاكتساب مهنة يعيش منها

---

(١) فتحية عبد الغني الجميلي: (٢٠٠٢)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٩٩

(٢) بشير مازن: (٢٠٠٩)، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، ص ١٦٦

(٣) صبيح عبد المنعم: (٢٠٠٩)، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العراق، ص ٩

باحترام، وكذلك منع البطالة، كل العوامل التي ذكرت أعلاه إذا طبقت تمنع وتقلص إلى حد كبير نسبة الجريمة في المجتمع.

٢ – الوقاية الخاصة: التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم، والوقاية الخاصة تعتمد في جوهرها على الجهود الفردية والتي تضع الإنسان في موقع متحفظ مما يحيط به من مخاطر وبالتالي يعمل على تجنبها وهي تختلف باختلاف الأفراد وظروف المكان والزمان، تشتمل الوقاية الخاصة على الوسائل التي يتخذها الفرد من تلقاء نفسه والتي تمكنه من الابتعاد عن احتمالات التعرض للاعتداء عليه.

فالبداية دائما من داخل الأسرة وفى بيت مترابط وأبوين متفاهمين، وكذلك ينبغي علي المؤسسات الدينية والاجتماعية والجمعيات الأهلية والأحزاب الفاعلة أن تقوم بدورها في نشر ثقافة مجتمعية معتدلة تواجه بها تلك الظاهرة، والتوسع في البرامج التأهيلية للشباب الحديثة التي تساعد أبناء المجتمع على ضبط النفس ومواجهة الصعوبات التي يتعرضون لها في بداية حياتهم، كذلك يجب التعامل القانوني والأمني بجدية وحسم مع تلك الجرائم وتجريم العنف بكل وسيلة[١].

ثامناً: الاستراتيجية المنهجية للبحث:

١ – منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته لهذا النوع من الأبحاث، وكذلك الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، من أجل التعرف على "أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛ "بالتطبيق نزلاء سجن برج العرب والأحداث بجمعيات رعاية الأحداث".

٢ – نوع مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من عينة قدرها (٤٠٠) نزيل في سجن برج العرب بالإسكندرية، منهم (٢٥٠) ذكر، و(١٥٠) أنثي، وكذلك على جمعيات رعاية الأحداث بعينة بلغت (١٠٠) حدث، حيث جاء (٦٥) حدث ذكر، و(٣٥) حدث أنثي، وذلك بإجمالي عدد عينة (٥٠٠) مفردة.

---

(١) فريدون محمد نجيب: (٢٠١٢)، التنبؤ بالإجرام، مرجع سبق ذكره، ص ٣١

٣ – أدوات البحث: ولتحقيق أهداف البحث تم بناء استبانة من قبل الباحث بعد مراجعة الادب السابق حيث احتوت على بعض المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخصائص عينة البحث مثل (النوع، السن، المستوي التعليمي، ونوع الجريمة)، حيث تكونت الاستبانة مما يلي:

القسم الأول: يغطي المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث.

القسم الثاني: يتعلق بالفقرات التي تقيس "أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛ والتي تم وضعها على مقياس لكرت الثلاثي، بمتغيرات تمثلت في (متفق)، و(متفق إلى حد ما)، و(عدم اتفاق).

٤ – حدود البحث:

أ – الحد المكاني: تم التطبيق على سجن برج العرب بالإسكندرية، وجمعيات رعاية الأحداث.

ب – الحد الزماني: تم تطبيق هذا البحث في الفترة من الأول من شهر أغسطس ٢٠٢٢ وحتي نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

ج – الحد البشري: جاءت عينة البحث مكونة من عينة قدرها (٤٠٠) نزيل في سجن برج العرب بالإسكندرية، منهم (٢٥٠) ذكر، و(١٥٠) أنثي، وكذلك علي جمعيات رعاية الأحداث بعينة بلغت (١٠٠) حدث، حيث جاء (٦٥) حدث ذكر، و(٣٥) حدث أنثي، وذلك بإجمالي عدد عينة (٥٠٠) مفردة.

٥ - وصف عينة البحث:

جدول رقم (١) يوضح متغير (النوع) لعينة البحث

مساجين برج العرب ن = ٤٠٠				
نوع المتغير	المتغير	العدد	النسبة %	الترتيب
(١) النوع	ذكر	٢٥٠	٦٢.٥	١
	أنثي	١٥٠	٣٧.٥	٢
المجموع		٤٠٠	%١٠٠	–

ويوضح الجدول رقم (١)، والخاص بالنوع: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور والذي بلغ

عددهم (٢٥٠)، وذلك بنسبة بلغت (٦٢.٥%)، في حين جاء في الترتيب الثاني الإناث، وذلك بعدد عينة بلغ (١٥٠) وبنسبة مئوية بلغت (٣٧.٥%).

جدول رقم (٢) يوضح متغير (النوع) لعينة البحث

جمعيات رعاية الأحداث ن = ١٠٠				
نوع المتغير	المتغير	العدد	النسبة %	الترتيب
(١) النوع	ذكر	٦٥	٦٥.٠	١
	أنثي	٣٥	٣٥.٠	٢
المجموع		١٠٠	%١٠٠	-

ويوضح الجدول رقم (٢)، والخاص بالنوع: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور والذي بلغ عددهم (٦٥)، وذلك بنسبة بلغت (٦٥.٠%)، في حين جاء في الترتيب الثاني الأحداث الإناث، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٥) وبنسبة مئوية بلغت (٣٥.٠%).

جدول رقم (٣) يوضح متغير (السن) لعينة البحث

م	(٢) السن	مساجين برج العرب ن = ٤٠٠				ترتيب الذكور	ترتيب الإناث
		ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ	أقل من ١٠ سنوات	-	-	-	-	-	-
ب	من ١٠ إلى ١٥ سنه	-	-	-	-	-	-
ج	من ١٥ إلى ٢١ سنه	-	-	-	-	-	-
د	من ٢١ إلى ٢٥ سنه	٥٢	٢٠.٨	٩	٦.٠	٢	٥
هـ	من ٢٥ إلى ٣٠ سنه	٩١	٣٦.٤	٢١	١٤.٠	١	٤
و	من ٣٠ إلى ٤٠ سنه	٢٦	١٠.٤	٤٨	٣٢.٠	٥	١

ز	من ٤٠ إلى ٥٠ سنه	٤١	١٦.٤	٤١	٢٧.٣	٣	٢
ح	من ٥٠ سنه فأكثر	٤٠	١٦.٠	٣١	٢٠.٧	٤	٣
المجموع		٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٣)، والخاص بالسن: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور وذلك في الفئة العمرية الواقع (من ٢٥ إلي ٣٠ سنه) وذلك بعدد عينة بلغ (٩١)، وبنسبة مئوية بلغت (٣٦.٤%)، في حين جاءت الإناث في الفترة العمرية الواقعة (من ٣٠ إلي ٤٠ سنه) بعدد عينة بلغ (٤٨)، وبنسبة مئوية قدرها (٣٢.٠%)، وجاء في الترتيب الثاني للذكور في الفئة الواقعة (من ٣٠ إلي ٤٠ سنه)، بعدد عينة (٢٦)، وبنسبة مئوية بلغت (١٠.٤%)، في حين جاء في الترتيب الثاني للإناث في الفئة العمرية (من ٢١ إلي ٢٥ سنه)، بعدد عينة بلغ (٩)، وبنسبة مئوية بلغت (٦.٠%).

جدول رقم (٤) يوضح متغير (السن) لعينة البحث

م	(٢) السن	جمعيات رعاية الأحداث ن = ١٠٠				ترتيب الذكور	ترتيب الإناث
		ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ	أقل من ١٠ سنوات	١١	١٦.٩	٧	٢٨.٠	٣	٢
ب	من ١٠ إلى ١٥ سنه	١٧	٢٦.٢	٣	٨.٦	٢	٣
ج	من ١٥ إلى ٢١ سنه	٣٧	٥٦.٩	٢٥	٣٨.٤	١	١
د	من ٢١ إلى ٢٥ سنه	–	–	–	–	–	–
هـ	من ٢٥ إلى ٣٠ سنه	–	–	–	–	–	–
و	من ٣٠ إلى ٤٠ سن	–	–	–	–	–	–
ز	من ٤٠ إلى ٥٠ سنه	–	–	–	–	–	–
ح	من ٥٠ سنه فأكثر	–	–	–	–	–	–
المجموع		٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٤)، والخاص بالسن: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في الفئة العمرية (من ١٥ إلي ٢١ سنه)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٧)، وبنسبة مئوية

بلغت (٥٦.٩%)، في حين جاءت في المرتبة الأولي في الأهمية لدي الأحداث الإناث جاءت في الفئة العمرية (من ١٥ إلي ٢١ سنه)، بعدد عينة بلغ (٢٥)، وبنسبة مئوية بلغت (٣٨.٤%)، في حين جاء في المرتبة الثانية لدي الذكور في الفئة العمرية (من ١٠ إلي ١٥ سنه)، وذلك بعدد عينة بلغ (١٧)، وبنسبة مئوية بلغت (٢٦.٢%)، ولدي الإناث في نفس الترتيب جاءت الفئة العمرية (أقل من ١٠ سنوات) بعدد عينة بلغ (٧)، وبنسبة مئوية قدرها (٢٨.٠%)، وفي الأخير جاء الذكور في الفئة العمرية (أقل من ١٠ سنوات)، بعدد عينة بلغ (١١)، وبنسبة مئوية بلغت (١٦.٩%)، ولدي الإناث جاء الفئة العمرية (من ١٠ إلي ١٥ سنه) بعدد عينة بلغ (٣) وبنسبة مئوية قدرها (٨.٦%).

جدول رقم (٥) يوضح متغير (المستوي التعليمي) لعينة البحث

(٣) المستوي التعليمي	مساجين برج العرب ن = ٤٠٠				الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – لا يقرأ ولا يكتب	٤١	١٦.٤	١٢	٨.٠	٣	٥
ب – ابتدائي	٢٤	٩.٦	٣٥	٢٣.٣	٥	٢
ج – إعدادي	٧٢	٢٨.٨	١٧	١١.٣	٢	٤
د – ثانوي	٨٦	٣٤.٤	٥٤	٣٦.٠	١	١
هـ – جامعي	٢٧	١٠.٨	٣٢	٢١.٤	٤	٣
و – أخري تذكر	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٥)، والخاص بالمستوي التعليمي: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في المستوي التعليمي (ثانوي) بعدد عينة بلغ (٨٦)، بنسبة مئوية بلغت (٤؟٣٤%)، بينما جاءت الإناث في المستوي التعليمي (ثانوي) أيضا بعدد عينة (٥٤)، بنسبة مئوية قدرها ٣٦.٠%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الذكور في المستوي التعليمي (ابتدائي) بعدد عينة بلغ (٢٤)، وبنسبة مئوية قدرها (٩.٦%)، ولدي الإناث في المرتبة الأخيرة في المستوي التعليمي (لا يقرأ ولا يكتب) بعدد عينة (١٢)، وبنسبة مئوية قدرها (٨.٠%).

جدول رقم (٦) يوضح متغير (المستوي التعليمي) لعينة البحث

(٣) المستوي التعليمي	جمعيات رعاية الأحداث		ن = ١٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – لا يقرأ ولا يكتب	٣٢	٤٩.٢	٧	٢٠.٠	١	٢
ب – ابتدائي	١١	١٦.٩	٦	١٧.١	٣	٣
ج – إعدادي	١٤	٢١.٥	١٨	٥١.٤	٢	١
د – ثانوي	٨	١٢.٣	٤	١١.٥	٤	٤
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٦)، والخاص بالمستوي التعليمي: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في المستوي التعليمي (لا يقرأ ولا يكتب) بعدد عينة بلغ (٣٢)، وبنسبة مئوية قدرها (٤٩.٢%)، في حين جاء في المرتبة الأولي لدي الأحداث الإناث في المستوي التعليمي (إعدادي) بعدد عينة بلغت ()١٨)، وبنسبة مئوية قدرها (٥١.٤%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الذكور في المستوي التعليمي (ثانوي) بعدد عينة (٨)، وبنسبة مئوية قدرها (١٢.٣%)، بينما لدي الإناث في ذات المستوي (ثانوي) بعدد عينة (٤)، وبنسبة مئوية بلغت (١١.٥%).

جدول رقم (٧) يوضح (بيئة ومكان السكن) لعينة البحث

(٤) بيئة ومكان السكن	مساجين برج العرب		ن = ٤٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – منطقة عشوائية	١٤٢	٥٦.٨	٦٣	٤٢.٠	١	١
ب – منطقة راقية	٣	١.٢	٤	٢.٧	٥	٥
ج – منطقة شعبية	٥٧	٢٢.٨	٣١	٢٠.٧	٢	٢
د – منطقة صحراوية	٧	٢.٨	٢٢	١٤.٦	٤	٤
هـ – منطقة حضرية	٤١	١٦.٤	٣٠	٢٠.٠	٣	٣
و – أخري تذكر	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٧)، والخاص بيئة ومكان السكن: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في بيئة مكان السكن (منطقة عشوائية) بعدد عينة (١٤٢)، وبنسبة مئوية بلغت (٥٦.٨%)، في حين

جاءت الإناث في ذات البيئة (منطقة عشوائية) بعدد عينة بلغ (٦٣)، وبنسبة مئوية قدرها (٤٢.٠%)، في حين جاء في الأخير في بيئة ومكان السكن (منطقة راقية) الذكور متساو مع الإناث في ذات المنطقة بعدد عينة للذكور (٣) وبنسبة مئوية بلغ (١.٢%)،وللإناث بعدد عينة (٤) وبنسبة مئوية قدرها (٢.٧%).

جدول رقم (٨) يوضح (بيئة ومكان السكن) لعينة البحث

(٤) بيئة ومكان السكن	جمعيات رعاية الأحداث		ن = ١٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – منطقة عشوائية	٣	٤.٦	١٢	٣٤.٣	٤	٢
ب – منطقة راقية	–	–	٢	٥.٧	–	٤
ج – منطقة شعبية	٤٢	٦٤.٦	١٥	٤٢.٨	١	١
د – منطقة صحراوية	١٦	٢٤.٦	٥	١٤.٣	٢	٣
هـ – منطقة حضرية	٤	٦.٢	١	٢.٩	٣	٥
و – أخري تذكر	–	–	–	–	–	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٨)، والخاص بيئة ومكان السكن: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في بيئة ومكان السكن (منطقة شعبية) بعدد عينة بلغ (٤٢)، وبنسبة مئوية قدرها (٦٤.٦%)، في حين جاءت الأحداث الإناث في بيئة ومكان السكن (منطقة شعبية) بعدد عينة بلغ (١٥)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٢.٨%)، في حين جاء في الأخير بيئة ومكان السكن (منطقة عشوائية) للذكور بعدد عينة بلغ (٣)، وبنسبة مئوية قدرها (٤.٦%)، بينما جاءت بيئة ومكان السكن لدي الإناث (منطقة حضرية) بعدد عينة (١)، وبنسبة مئوية بلغت (٢.٩%).

جدول رقم (٩) يوضح (مدة الحبس) لعينة البحث

(٥) مدة الحبس	مساجين برج العرب ن = ٤٠٠				الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أقل من سنه	٣٢	١٢.٨	١٨	١٢.٠	٣	٣
ب – من سنه إلى ٣	٧٦	٣٠.٤	٤٢	٢٨.٠	٢	٢
ج – من ٣ إلى ٥	١٠	٤.٠	٧٢	٤٨.٠	٥	١
د – من ٥ إلى ١٠	١٠٩	٤٣.٦	٨	٥.٣	١	٥
هـ – من ١٠ إلى ١٥	٢٠	٨.٠	١٠	٦.٧	٤	٤
و – من ١٥ فأكثر	٣	١.٢	–	–	٦	–
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (٩)، والخاص بمدة الحبس: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في مدة الحبس حيث جاءت (من ٥ إلي ١٠ سنوات) بعدد عينة (١٠٩)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٣.٦%)، بينما عند الإناث جاءت في المرتبة الأولي مدة الحبس (من ٣ إلي ٥ سنوات) بعدد عينة (٧٢)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٨.٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مدة الحبس (من ١٥ فأكثر) لدي الذكور بعدد عينة (٣)، وبنسبة مئوية بلغت (١.٢%)، في حين جاءت لدي الإناث مدة الحبس (من ٥ إلي ١٥ سنه) بعدد عينة (٨)، وبنسبة مئوية بلغت (٥.٣%).

جدول رقم (١٠) يوضح (مدة الحبس) لعينة البحث

(٥) مدة الحبس	جمعيات رعاية الأحداث ن = ١٠٠				الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أقل من سنه	٢١	٣٢.٣	٢	٥.٧	٢	٤
ب – من سنه إلى ٣	٢٢	٣٣.٨	١٩	٥٤.٣	١	١
ج – من ٣ إلى ٥	٣	٤.٦	١١	٣١.٤	٥	٢
د – من ٥ إلى ١٠	٨	١٢.٤	٣	٨.٦	٤	٣
هـ – من ١٠ إلى ١٥	١١	١٦.٩	–	–	٣	–
و – من ١٥ فأكثر	–	–	–		–	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٠)، والخاص بمدة الحبس: وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في مدة الحبس (من سنه إلي ٣ سنوات) بعدد عينة بلغ (٢٢)، وبنسبة مئوية قدرها (٣٣.٨%)، في حين جاءت مدة الحبس للإحداث الإناث (من سنه إلي ٣ سنوات) بعدد عينة بلغ (١٩)، وبنسبة مئوية بلغت (٥٤.٣%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة مدة الحبس

للأحداث الذكور (من ٣ إلي ٥ سنوات) بعدد عينة بلغ (٣) وبنسبة مئوية بلغت (٤.٦%)، بينما للأحداث الإناث جاءت مدة الحبس (أقل من سنة) بعدد عينة قدرها (٢) وبنسبة مئوية بلغت (٥.٧%).

جدول رقم (١١) يوضح (نوع الجريمة المحبوس عليها) لعينة البحث

(٦) نوع الجريمة المحبوس عليها	مساجين برج العرب		ن = ٤٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – نشل	٧	٢.٨	٢	١.٣	١٣	٤
ب – سرقة بالإكراه	١١	٤.٤	–	–	١٠	–
ج – سطو مسلح	٦	٢.٤	–	–	١٥	–
د – مخدرات	٢٠	٨.٠	٥٥	٣٦.٧	٦	٢
هـ – اغتصاب	٤	١.٦	–	–	١٨	–
و – قتل أو شروع في القتل	٩	٣.٦	–	–	١١	–
ز – نصب واحتيال	٢	٠.٨	٣٠	٢٠.٠	٢٠	٣
ح – فتح خزن	٥	٢.٠	–	–	١٦	–
ط – سرقة شقق	٨	٣.٢	–	–	١٢	–
ي – سرقة سيارات	١٣	٥.٢	–	–	٧	–
ك – بلطجة	٣٥	١٤.٠	–	–	١	–
ل – دعارة وآداب عامة	٦	٢.٤	٦١	٤٠.٧	١٤	١
م – خطف	١١	٤.٤	–	–	٩	–
ن – جرائم سياسية وعسكرية	١٣	٥.٢	–	–	٨	–
ش – حرائق جنائية	٣	١.٢	–	–	١٩	–
س – حيازة سلاح	٢٠	٨.٠	–	–	٥	–
ص– إطلاق نار متعمد	٤	١.٦	–	–	١٧	–
ض – حيازة وبيع أغذية فاسدة	١	٠.٤	–	–	٢١	–
ط – تهديد وابتزاز	٢١	٨.٤	–	–	٤	–
ظ – جرائم نشر على الإنترنت	٢٧	١٠.٨	–	–	٢	–
ع – جرائم إلكترونية	٢٣	٩.٢	٢	١.٣	٣	٥
غ – هجرة غير شرعية	١	٠.٤	–	–	٢٢	–
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١١)، والخاص (نوع الجريمة المحبوس عليها): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للذكور في نوع

الجريمة المحبوس عليها (بلطجة)،بعدد عينة بلغ (٣٥)، وبنسبة مئوية قدرها (١٤٠٠%)، في حين جاء نوع الجريمة المحبوس عليها لدي الإناث (دعارة وآداب عامة) بعدد عينة بلغ (٦١) وبنسبة مئوية قدرها (٤٠٠٧%)، بينما في المرتبة الأخيرة جاء نوع الجريمة المحبوس عليها لدي الذكور(هجرة غير شرعية)بعدد عينة(١)وبنسبة مئوية قدرها (٠٠٤%)،ولدي الإناث(جرائم إلكترونية)بعدد عينة بلغ(٢)وبنسبة مئوية قدرها (١٠٣%).

جدول رقم (١٢) يوضح (نوع الجريمة المحبوس عليها) لعينة البحث

(٦) نوع الجريمة المحبوس عليها	جمعيات رعاية الأحداث		ن = ١٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – نشل	٨	١٣.٣	١١	٣١.٤	٥	١
ب – سرقة بالإكراه	–	–	–	–	–	–
ج – سطو مسلح	–	–	–	–	–	–
د – مخدرات	١٠	١٥.٤	٧	٢٠٠	٢	٣
هـ – اغتصاب	–	–	–	–	–	–
و – قتل أو شروع في القتل	–	–	–	–	–	–
ز – نصب واحتيال	٣	٤.٦	٦	١٧,١	٨	٤
ح – فتح خزن	–	–	–	–	–	–
ط – سرقة شقق	٥	٧.٧	٣	٨.٦	٧	٥
ي – سرقة سيارات	٧	١٠.٨	–	–	٦	–
ك – بلطجة	٩	١٣.٨	–	–	٣	–
ل – دعارة وآداب عامة	٢	٣.١	٨	٢٢.٨	٩	٢
م – خطف	–	–	–	–	–	–
ن – جرائم سياسية وعسكرية	–	–	–	–	–	–
ش – حرائق جنائية	–	–	–	–	–	–
س – حيازة سلاح	١٢	١٨.٥	–	–	١	–
ص– إطلاق نار متعمد	–	–	–	–	–	–
ض – حيازة وبيع أغذية فاسدة	–	–	–	–	–	–
ط – تهديد وابتزاز	–	–	–	–	–	–
ظ – جرائم نشر على الإنترنت	٩	١٣.٨	٢	٥.٧	٤	٦
ع – جرائم إلكترونية	–	–	–	–	–	–
غ – هجرة غير شرعية	–	–	–	–	–	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٢)، والخاص (نوع الجريمة المحبوس عليها):

وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في نوع الجريمة المحبوس عليها، (حيازة سلاح) بعدد عينة بلغ (١٢)، وبنسبة مئوية قدرها (١٨.٥%)، في حين جاءت الأحداث الإناث في نوع الجريمة المحبوس عليها (نشل) بعدد عينة بلغ (١١)، وبنسبة مئوية قدرها (٣١.٤%)، بينمنا جاء في المرتبة الأخيرة الأحداث الذكور في نوع الجريمة المحبوس عليها (دعارة وآداب عامة) بعدد عينة بلغ (٢)، وبنسبة مئوية قدرها (٣.١%)، بينما لدي الأحداث الإناث كان نوع الجريمة المحبوس عليها(جرائم نشر علي الإنترنت)بعدد عينة بلغ (٢)، وبنسبة مئوية بلغت (٥.٧%).

جدول رقم (١٣) يوضح (مدة العقوبة) لعينة البحث

(٧) مدة العقوبة	مساجين برج العرب ن = ٤٠٠				الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أقل من سنه	٦١	٢٤.٠	٢٩	١٩.٣	٢	٣
ب – من سنه إلى ٣	٣٤	١٤.٠	٣٢	٢١.٣	٤	٢
ج – من ٤ إلى ٦	٥٣	٢١.٢	٨٣	٥٥.٣	٣	١
د – أكثر من ٧ سنوات	١٠٣	٤٠.٨	٦	٤.١	١	٤
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٣)، والخاص (مدة العقوبة): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في مدة العقوبة (من ٤ إلى ٦ سنوات)، بعدد عينة بلغ (٥٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٢١.٢%)، في حين جاءت الإناث في مدة العقوبة (من ٤ إلى ٦ سنوات) بعدد عينة بلغ (٨٣)، وبنسبة مئوية قدرها (٥٥.٣%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء الذكور في مدة العقوبة (من سنه إلي ٣) بعدد عينة بلغ (٣٤)، وبنسبة مئوية قدرها (١٤.٠%)، ولدي الإناث في مدة العقوبة (أثر من ٧ سنوات) بعدد عينة (٦)، وبنسبة مئوية قدرها (٤.١%).

جدول رقم (١٤) يوضح (مدة العقوبة) لعينة البحث

(٧) مدة العقوبة	جمعيات رعاية الأحداث ن = ١٠٠				الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أقل من سنه	١٨	٢٧.٧	١٩	٥٤.٣	٢	١
ب – من سنه إلى ٣	٢٣	٣٥.٤	٩	٢٥.٧	١	٢
ج – من ٤ إلى ٦	١٤	٢١.٥	٧	٢٠.٠	٣	٣
د – أكثر من ٧ سنوات	١٠	١٥.٤	–	–	٤	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٤)، والخاص (مدة العقوبة): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للأحداث الذكور في مدة العقوبة (من سنه إلي ٣ سنوات) بعدد عينة بلغ (٢٣)، وبنسبة مئوية قدرها (٣٥.٤%)، في حين جاءت الأحداث الإناث في مدة العقوبة (أقل من سنه)، بعدد عينة بلغ (١٩)، وبنسبة مئوية قدرها (٥٤.٣%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء الأحداث الذكور في مدة العقوبة (من ٤ إلى ٦ سنوات) بعدد عينة بلغ (١٠)، وبنسبة مئوية قدرها (١٥.٤%)، ولدي الإناث في مدة العقوبة (من ٤ إلى ٦) بعدد عينة بلغ (٧)، وبنسبة مئوية قدرها (٢٠.٠%).

جدول رقم (١٥) يوضح (الحالة الاجتماعية) لعينة البحث

(٨) الحالة الاجتماعية	مساجين برج العرب		ن = ٤٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أعزب	٢٨	١١.٢	١١	٧.٣	٤	٤
ب – متزوج	١٤٠	٥٦.٠	٣٨	٢٥.٣	١	٢
ج – مطلق	٤٣	١٧.٢	٧١	٤٧.٤	٢	١
د – أرمل	٣٩	١٥.٦	٣٠	٢٠.٠	٣	٣
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٥)، والخاص (الحالة الاجتماعية): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في الحالة الاجتماعية (مطلق) بعدد عينة (١٤٠)، وبنسبة مئوية بلغت (٥٦.٠%)، في حين جاءت الإناث في الحالة الاجتماعية (مطلق) بعدد عينة (٧١)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٧.٤%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة في الحالة الاجتماعية للذكور (أعزب) بعدد عينة بلغ (٢٨)، وبنسبة مئوية بلغت (١١.٢%)، بينما الإناث في الحالة الاجتماعية في المرتبة الأخيرة جاء (أعزب) أيضا بعدد عينة بلغ (١١)، وبنسبة مئوية قدرها (٧.٣%).

جدول رقم (١٦) يوضح (عدد أفراد الأسرة) لعينة البحث

(٩) عددا أفراد الأسرة	مساجين برج العرب		ن = ٤٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – أقل من ٤ أفراد	٣٣	١٣.٨	٢٨	١٨.٧	٤	٣
ب – من ٤ إلى ٦ أفراد	٥٨	٢٣.٢	٣٣	٢٢.٠	٣	٢
ج – من ٦ إلى ٨ أفراد	٨٣	٣٤.٠	٨١	٥٤.٠	١	١
د – من ٨ أفراد فأكثر	٧٧	٣٠.٠	٨	٥.٣	٢	٤
المجموع	٢٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٦)، والخاص (الحالة الاجتماعية): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للذكور في الحالة الاجتماعية (من ٦ إلى ٨ أفراد)، بعدد عينة بلغ (٨٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٣٤.٠%)، في حين جاءت الإناث في الحالة الاجتماعية (من ٦ إلى ٨ أفراد) بعدد عينة بلغ (٨١)، وبنسبة مئوية بلغت (٨١)، وبنسبة مئوية قدرها (٥٤.٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء الذكور في الحالة الاجتماعية (أقل من ٤ أفراد)، بعدد عينة قدرها (٣٢) وبنسبة مئوية بلغت (١٢.٨%)، في حين جاءت الإناث في الحالة الاجتماعية (من ٨ أفراد فأكثر) بعدد عينة بلغ (٨)، وبنسبة مئوية بلغت (٥.٣%).

جدول رقم (١٧) يوضح (حالة الأسرة الاجتماعية للحدث) لعينة البحث

(١٠) حالة الأسرة الاجتماعية للحدث	جمعيات رعاية الأحداث		ن = ١٠٠		الترتيب للذكور	الترتيب للإناث
	ذكر	النسبة المئوية	أنثي	النسبة المئوية		
أ – الأب والأم متزوجان	٤	١٠.٨	٢	٥.٧	٧	٦
ب – الأب والأم مطلقان	١٧	٣٦.٣	٩	٣٥.٧	١	١
ج – الأب متوفي	٥	٧.٧	٣	٨.٦	٦	٥
د – الأم متوفية	٢	٣.١	٧	٢٠.٠	١٠	٣
هـ – الأب والأم متوفيان	٩	١٣.٨	٨	٢٢.٨	٢	٢
و – أعيش مع أهل أبي وأمي	٤	٦.١	١	٢.٨	٨	٧
ز – أعيش مع زملائي	٨	١٢.٣	–	–	٣	–
ح– أعيش في أحد الشوارع	٧	١٠.٧	–	–	٤	–
ط – ليس لي مكان محدد	٣	٤.٦	١	٢.٨	٩	٨
ظ – لا أعرف أهلي أساسا	٦	٩.٢	٤	١١.٤	٥	٤
المجموع	٦٥	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	–	–

ويوضح الجدول رقم (١٧)، والخاص (عددا أفراد الأسرة): وباستقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للأحداث الذكور في حالة الأسرة الاجتماعية للحدث (الأب والأم مطلقان)، بعدد عينة بلغ (١٧)، وبنسبة مئوية قدرها (٢٦.٢%)، في حين جاءت الأحداث الإناث في حالة الأسرة الاجتماعية للحدث (الأب والأم مطلقان) بعدد عينة بلغ (٩)، وبنسبة مئوية قدرها (٢٥.٧%)، بينما في المرتبة الأخيرة جاء الأحداث الذكور في حالة الأسرة الاجتماعية (ليس لي مكان محدد)، بعدد عينة (٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٤.٦%)، بينما في الأحداث الإناث كانت حالة الأسرة الاجتماعية للحدث (ليس لي مكان محدد)، بعدد عينة بلغ (١) وبنسبة مئوية لغت (٢.٨%).

ثانيا – محاور البحث:

المحور الأول: أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة

جدول رقم (١٨)، يوضح أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة ن = ٥٠٠

رقم	نص الفقرة	متفق		متفق إلى حد ما		عدم اتفاق		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	ترتيب العبارة
		تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة			
١١	الأسباب الاقتصادية لها التأثير الأكبر في ارتكاب الجرائم	٢٧١	٥٤.٢	١٩٤	٣٨.٨	٣٥	٧.٠	١٢٣٦	٢.٥	٥
١٢	الظروف الاقتصادية جعلت المجرم يستحدث أنواع جديدة من الجرائم	٣٧٤	٧٤.٨	١٢١	٢٤.٢	٥	١.٠	١٣٦٩	٢.٧	٢
١٣	أدت الظروف الاقتصادية لزيادة جرائم	٤٠٢	٨٠.٤	٧٥	١٥.٠	٢٣	٤.٦	١٣٧٩	٢.٨	١

	النصب على الإنترنت									
١٤	ارتفاع مستويات المعيشة جعلتني ابتكر أنواع حديثة من الابتزاز	٣٢٨	٦٥.٦	١٧٢	٣٤.٤	–	–	١١٥٦	٢.٣	٦
١٥	أمارس النصب والاحتيال على الأفراد المقربين مني	٢٩٣	٥٨.٦	١٧٢	٣٤.٤	٣٥	٧.٠	١٢٥٨	٢.٥	٣
١٦	جرائم العنف والضرب والقتل بين أفراد الأسرة لم تعد ظاهرة حديثة	٣٠١	٦٠.٢	١٥٣	٣٠.٦	٤٦	٩.٢	١٢٥٥	٢.٥	٤

ويوضح الجدول رقم (١٨)، والخاص (بأثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة): وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (١٣)، (أدت الظروف الاقتصادية لزيادة جرائم النصب على الإنترنت)، بعدد عينة بلغ (٤٠٢)، وبنسبة مئوية قدرها ٨٠.٤%) وبمجموع أوزان (١٣٧٩)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨)، في حين جاء في المرتبة الثانية العبارة رقم ٠١٢)، (الظروف الاقتصادية جعلت المجرم يستحدث أنواع جديدة من الجرائم)، بعدد عينة قدره (٣٧٤)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٤.٨%)، وبمجموع أوزان قدره (١٣٦٩)، وبمتوسط مرجح (٢.٧)، في حين جاء في المرتبة الثالثة العبارة رقم (١٥)، (أمارس النصب والاحتيال على الأفراد المقربين مني)، بعدد عينة بلغ (٢٩٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٥٨.٦%)، وبمجموع أوزان

قدره (١٢٥٨)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٥)، بينما في المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (١٦)، (جرائم العنف والضرب والقتل بين أفراد الأسرة لم تعد ظاهرة حديثة)، بعدد عينة بلغ (٣٠١)، وبنسبة مئوية بلغت (٦٠.٢%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٢٥٥)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٥)، في المرتبة الخامسة في الأهمية جاءت العبارة رقم (١١)، (الأسباب الاقتصادية لها التأثير الأكبر في ارتكاب الجرائم)، بعدد عينة بلغ (٢٧١)، وبنسبة مئوية قدرها ٥٤.٢%)، وبمجموع أوزان قدره (١٢٣٦)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٥)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (١٤)، (ارتفاع مستويات المعيشة جعلتني ابتكر أنواع حديثة من الابتزاز)، بعدد عينة بلغ (٣٢٨)، وبنسبة مئوية بلغت (٦٥.٦%)، وبمجموع أوزان بلغ (١١٥٦)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٣)، وهذا راجع إلي أن الظروف الاقتصادية قد تمهد الطريق إلي ارتكاب الجرائم، وهذا ما يتفق مع دراسة (مخلوف: ٢٠٠٧)، والتي استهدفت معرفة الأسباب الكامنة وراء السلوك الإنحرافي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، وكذلك معرفة أنواع السلوك الإنحرافي السائد في كل من ثانوية عجابي ومتقن شعلال بقالمة، وذلك من أجل الوصول إلى بعض الحلول للتقليل من السلوك الإنحرافي، وكذلك ما يتفق مع دراسة(عليه، وآخرون: ٢٠١٨)،والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على ارتكاب الرجال لجرائم القتل تجاه أفراد أسرهم،وتحديد المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بذلك،بالإضافة إلى تحديد الخصائص الديموغرافية لهؤلاء الرجال.

المحور الثاني: أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة

جدول رقم (١٩) يوضح أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة ن = ٥٠٠

رقم	نص الفقرة	متفق		متفق إلى حد ما		عدم اتفاق		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	ترتيب العبارة
		تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة			
١٧	تزايد الضغوط الاقتصادية يولد الميل نحو السلوكيات غير الشرعية	٣٢٩	٦٥.٨	١٥١	٣٠.٢	٢٠	٤.٠	١٣٠٩	٢.٦	٥
١٨	انتشار	٣٦٢	٧٢.٤	١١٨	٢٣.٦	٢٠	٤.٠	١٣٤٢	٢.٧	٣

	الجهل وغياب الوعي يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة									
١٩	الضغوط الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في زيادة معدلات الجريمة	٣٥٩	٧١.٨	١٣١	٢٦.٢	١٠	٢.٠	١٣٤٩	٢.٧	٢
٢٠	تراجع مستويات النمو وارتفاع معدلات البطالة	٢٩٩	٥٩.٨	١٨٢	٣٦.٤	١٩	٣.٨	١٢٨٠	٢.٦	٦
٢١	زيادة معدل الجرائم في المجتمع المصري ترتبط بظروفه وخصائصه	٣٣٨	٦٧.٦	١٥١	٣٠.٢	١١	٢.٢	١٣٢٧	٢.٧	٤
٢٢	المخدرات تزيد من معدل الرغبة في القتل والسرقة وارتكاب الجرائم	٤٠٧	٨١.٤	٩٠	١٨.٠	٣	٠.٦	١٤٠٤	٢.٨	١

ويوضح الجدول رقم (١٩)، والخاص أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٢٢)، (المخدرات تزيد من معدل الرغبة في القتل والسرقة وارتكاب الجرائم)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٠٧)، وبنسبة مئوية قدرها (٨١.٤%)، وبمجموع أوزان قدره (١٤٠٤)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٨)، في حين جاء فيلا المرتبة الثانية في الأهمية العبارة رقم (١٩)، (الضغوط الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في زيادة معدلات الجريمة)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٥٩)، وبنسبة مئوية قدرها (٧١.٨%)، وبمجموع أوزان قدره (١٣٤٩)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٧)، بينما في المرتبة الثالثة في الأهمية جاءت العبارة رقم (١٨)، (انتشار الجهل وغياب الوعي يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة) وذلك بعدد عينة بلغ (٣٦٢)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٢.٤%)، وبمجموع أوزان قدره (١٣٤٢)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٧)، وكذلك في المرتبة الرابعة في الأهمية جاءت العبارة رقم (٢١)، (زيادة معدل الجرائم في المجتمع المصري ترتبط بظروفه وخصائصه)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٣٨)، وبنسبة مئوية قدرها (٦٧.٦%)، وبمجموع أوزان قدره (١٣٢٧)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٧)، وفي المرتبة الأخيرة من الأهمية جاءت العبارة رقم (٢٠)، (تراجع مستويات النمو وارتفاع معدلات البطالة)، بعدد عينة بلغ (٢٩٩)، وبنسبة مئوية قدرها (٥٩.٨%)، وبمجموع أوزان قدره (١٢٨٠)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٦)، وهذا راجع إلي أن البطالة قد تؤدي إلي ارتكاب الجرائم عند البعض، وذلك نتيجة الحاجة الملحة التي يمر بها الفرد نتيجة لظروف أسرية في الغالب، وهذا ما يتفق مع دراسة (نوري: ٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، هدف البحث معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤدية إلي الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلي ارتكاب الجريمة والعود إلي ارتكابها، دراسة: (السويدي:٢٠١٥)، العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفت الدراسة إلى البحث في العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال حيث توصلت إلي أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل علي دفع الأفراد في المجتمع إلي السلوك الجرمي وجرائم الاحتيال، وكدراسة (هاني، وخالد: ٢٠٢١)، والتي استعرضت أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي جرائم الأحداث، حيث تناولت أثر المتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية علي جرائم الأحداث، وهدفت إلي قياس أثر التضخم، والكساد، البطالة، الفقر، الشركات الوهمية، الخصخصة، وتدني الدخل والأجور على السلوك الإجرامي في مصر.

المحور الثالث: الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة

جدول رقم (٢٠) يوضح الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ن = ٥٠٠

رقم	نص الفقرة	متفق		متفق إلى حد ما		عدم اتفاق		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	ترتيب العبارة
		تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة			
٢٣	التطور الهائل الذي شهدته مختلف وسائل الاتصالات	٣٠١	٦٠.٢	١٥٦	٣١.٢	٤٣	٨.٦	١٢٥٨	٢.٥	٦
٢٤	الضيق المالي لبعض الأشخاص يترتب عليه زيادة معدل الجريمة	٣٧٥	٧٥.٠	١٠٢	٢٠.٤	٢٣	٤.٦	١٣٥٢	٢.٧	٣
٢٥	انخفاض مستوى التعليم والدخل يؤدي لزيادة معدل الجريمة	٣٨١	٧٦.٢	٨٢	١٦.٤	٣٧	٧.٤	١٣٤٤	٢.٧	٢
٢٦	الخيانة الزوجية عبر الإنترنت تعد من أهم الأسباب	٣٥٢	٧٠.٤	٩٦	١٩.٢	٥٢	١٠.٤	١٣٠٠	٢.٦	٤

	الجريمة									
٢٧	معدلات الجريمة ترتفع مع ضعف الحالة الاقتصادية	٣٩٤	٧٨.٨	٨١	١٦.٢	٢٥	٥.٠	١٣٦٩	٢.٧	١
٢٨	مع اتساع وانتشار الأزمة ترتفع معدلات ومستويات الجريمة	٣١٨	٦٣.٦	١١٥	٢٣.٠	٦٧	١٣.٤	١٢٥١	٢.٥	٥

ويوضح الجدول رقم (٢٠)، والخاص الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٢٧)، (معدلات الجريمة ترتفع مع ضعف الحالة الاقتصادية)، وذلك بعدد عينة (٣٩٤)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٨.٨%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٦٩)، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٧)، في حين جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (٢٥)، (انخفاض مستوى التعليم والدخل يؤدي لزيادة معدل الجريمة)، بعدد عينة (٣٨١)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٦.٢%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٤٤)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٧)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٢٤)، (الضيق المالي لبعض الأشخاص يترتب عليه زيادة معدل الجريمة)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٧٥)، وبنسبة مئوية قدرها (٧٥.٠%)، وبمجموع أوزان قدره (١٣٥٢)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٧)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة العبارة رقم (٢٦)، (الخيانة الزوجية عبر الإنترنت تعد من أهم الأسباب الجريمة)، بعدد عينة بلغ (٣٥٢)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٠.٨%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٠٠)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٦)، بينما جاء في المرتبة الخامسة العبارة رقم (٢٨)، (مع اتساع وانتشار الأزمة ترتفع معدلات ومستويات الجريمة)، بعدد عينة بلغ (٣١٨)، وبنسبة مئوية قدرها (٦٣.٦%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٢٥١)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٥)، وفي الأخير جاء العبارة رقم (٢٣)، (التطور الهائل الذي شهدته مختلف وسائل الاتصالات)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٠١)، وبنسبة مئوية بلغت (٦٠.٢%)، وبمجموع

أوزان بلغ (١٢٥٨)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٥)، وهذا راجع إلي الظروف الاقتصادية التي تجعل من الفرد يرتكب الجريمة واتساع الاتصالات وزيادة معدلات الجريمة علي نطاق وسائل التواصل الاجتماعي من نصب واحتيال، بالإضافة إلي الخيانة الزوجية التي تزيد من معدلات الطلاق وارتكاب الجرائم أيضا، وهذا ما يتفق مع دراسة (نوري: ٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، هدف البحث معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، وكذلك التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤدية إلي الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلي ارتكاب الجريمة والعود إلي ارتكابها، وكذلك يتفق مع دراسة (نادية: ٢٠١٧)، حول إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، والتي هدفت من خلاله الكشف عن أنماط الجريمة وحجم انتشارها في الريف المصري، في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت علي بنية المجتمع الريفي وغيرت من سماته وخصائصه، حيث كان الهدف الأساسي الكشف عن الخصائص الجغرافية والإيكولوجية التي تتميز بها قري محافظة الشرقية والوقوف علي إلي أي مدي يؤدي اختلاف الجريمة بها.

المحور الرابع: الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم

جدول رقم (٢١) يوضح الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم ن = ٥٠٠

رقم	نص الفقرة	متفق		متفق إلى حد ما		عدم اتفاق		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	ترتيب العبارة
		تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة			
٢٩	تعميق دور الأسرة وابراز دورها في التنشئة الاجتماعية	٤٠٦	٨١.٢	٧٢	١٤.٤	٢٢	٤.٤	١٣٨٤	٢.٨	٥
٣٠	إعطاء أهمية لدور المدرسة في تنشئة الأجيال وتوعيتهم	٣٩٩	٧٩.٨	٨٤	١٦.٨	١٧	٣.٤	١٣٨٢	٢.٨	٦
٣١	تضافر	٤٤١	٨٨.٢	٥٧	١١.٤	٢	٠.٤	١٤٣٩	٢.٩	٢

	جميع الجهود للقضاء على الجريمة									
٣٢	علاج العائلات المفككة والاهتمام بأولادهم	٤٢٥	٨٥.٠	٤٠	٨.٠	٣٥	٧.٠	١٣٩٠	٢.٨	٣
٣٣	تحديث القوانين الوطنية لمواجهة الجرائم بأنواعها	٤٠٣	٨٠.٦	٨٣	١٦.٦	١٤	٢.٨	١٣٨٩	٢.٨	٤
٣٤	السعي لتحسين موارد المواطنين وتلبية وتأمين حاجاتهم الأساسية	٤٦١	٩٢.٢	٣٩	٧.٨	–	–	١٤٦١	٢.٩	١

ويوضح الجدول رقم (٢١)، والخاص الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٣٤)، (السعي لتحسين موارد المواطنين وتلبية وتأمين حاجاتهم الأساسية)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٦١)، وبنسبة مئوية قدرها (٩٢.٢%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٤٦١)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٩)، في حين جاء في المرتبة الثانية في الأهمية العبارة رقم (٣١)، (تضافر جميع الجهود للقضاء على الجريمة)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٤١)، وبنسبة مئوية بلغت (٨٨.٢%)، وبمجموع أوزان قدره (١٤٣٩)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٩)، في حين جاء في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٣٢)، (علاج العائلات المفككة

والاهتمام بأولادهم)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٢٥)، وبنسبة مئوية قدرها (٨٥.٠%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٩٠)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٨)، بينما في المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٣٣)، (تحديث القوانين الوطنية لمواجهة الجرائم بأنواعها)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٠٣)، وبنسبة مئوية قدرها (٨٠.٦%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٨٩)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨)، في حين جاء في المرتبة الخامسة العبارة رقم (٢٩)، (تعميق دور الأسرة وابراز دورها في التنشئة الاجتماعية)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٠٦)، وبنسبة مئوية بلغت (٨١.٢%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٨٤)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨)، وفي المرتبة الأخيرة في الأهمية جاءت العبارة رقم (٣٠)، (إعطاء أهمية لدور المدرسة في تنشئة الأجيال وتوعيتهم)، وذلك بعدد عينة بلغ (٣٩٩)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٩.٨%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٨٢)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨)، هذا راجع إلي أن الحلول للحد من ارتكاب الجرائم كثيرة ولكن الأهم من الحلول هو كيفية تطبيق هذه الحلول، وهذا ما يتفق مع دراسة (السويدي:٢٠١٥)، العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل الاقتصادية وأثرها علي جرائم الاحتيال حيث توصلت إلي أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل علي دفع الأفراد في المجتمع إلي السلوك الجرمي وجرائم الاحتيال، وفي ذات السياق؛ هناك مجموعة من الحلول غير التقليدية لمحاولة منع الجريمة أو علي أقل تقدير الحد منها في المستقبل، وهي علي النحو التالي:

١ – التركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي، ويتم ذلك من خلال المحافظة على العاملين في المشاريع المخصصة والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية للعاملين.

٢ – تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك من أجل بناء جيل مدرك وواعي لمسؤوليته ودوره في بناء المجتمع والحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف وتحفظ أمن المجتمع واستقراره.

٣ – إعطاء أهمية متزايدة لدور المدرسة في تنشئة الأطفال والشباب وفق طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية الحديثة وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بالجوانب السلوكية.

٤ – دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لهم تؤمن مستقبلهم ومستقبل أسرهم.

٥ – توفير الخدمات الأساسية وأماكن الترفيه وتوفير المساكن الصحية للمواطنين.

الخاتمة، والنتائج والتوصيات:

تناولنا في هذا البحث أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة أنواع الجريمة، والتعرف على أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة، وكذلك الكشف عن الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، ومعرفة الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم، وذلك من خلال الهدف الرئيس للبحث: أثر الظروف الاقتصادية على زيادة نوع ومعدلات الجرائم؛ "بالتطبيق نزلاء سجن برج العرب والأحداث بجمعيات رعاية الأحداث، ومن ثم توصلنا إلي العديد من النتائج والتوصيات، حيث جاءت كما يلي:

أولاً – النتائج:

١ – جاء في المرتبة الأولي المساجين الذكور وذلك بنسبة بلغت (٦٢.٥%).

٢ – جاء في المرتبة الأولي الأحداث الذكور وذلك بنسبة بلغت (٦٥.٠%).

٣ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور وذلك في الفئة العمرية الواقع (من ٢٥ إلى ٣٠ سنه) وذلك بنسبة مئوية بلغت (٣٦.٤%).

٤ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في الفئة العمرية (من ١٥ إلى ٢١ سنه)، وذلك بنسبة مئوية بلغت (٥٦.٩%).

٥ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في المستوي التعليمي (ثانوي)، بنسبة مئوية بلغت (٤؟٣٤%).

٦ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في المستوي التعليمي (لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة مئوية قدرها (٤٩.٢%).

٧ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في بيئة مكان السكن (منطقة عشوائية) بنسبة مئوية بلغت (٥٦.٨%).

٨ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في بيئة ومكان السكن (منطقة شعبية) بنسبة مئوية قدرها (٦٤.٦%).

٩ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في مدة الحبس حيث جاءت (من ٥ إلي ١٠ سنوات) بنسبة مئوية بلغت (٤٣.٦%).

١٠ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في مدة الحبس (من سنه إلي ٣ سنوات) بنسبة مئوية قدرها (٣٣.٨%).

١١ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للذكور في نوع الجريمة المحبوس عليها (بلطجة)، بنسبة مئوية قدرها (١٤.٠%).

١٢ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الأحداث الذكور في نوع الجريمة المحبوس عليها، (حيازة سلاح) بنسبة مئوية قدرها (١٨.٥%).

١٣ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في مدة العقوبة (من ٤ إلى ٦ سنوات)، بنسبة مئوية بلغت (٢١.٢%).

١٤ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للأحداث الذكور في مدة العقوبة (من سنه إلى ٣ سنوات)، بنسبة مئوية قدرها (٣٥.٤%).

١٥ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية الذكور في الحالة الاجتماعية (مطلق)، بنسبة مئوية بلغت (٥٦.٠%).

١٦ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للذكور في الحالة الاجتماعية (من ٦ إلى ٨ أفراد)، بنسبة مئوية بلغت (٣٤.٠%).

١٧ – جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية للأحداث الذكور في حالة الأسرة الاجتماعية للحدث (الأب والأم مطلقان)، بنسبة مئوية قدرها (٢٦.٢%).

١٨ – للإجابة على التساؤل الأول: والخاص (بأثر الظروف الاقتصادية علي زيادة نوع الجريمة): وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (١٣)، (أدت الظروف الاقتصادية لزيادة جرائم النصب على الإنترنت)، بعدد عينة بلغ (٤٠٢)، وبنسبة مئوية قدرها ٨٠.٤%) وبمجموع أوزان (١٣٧٩)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨).

١٩ – وللإجابة على التساؤل الثاني: والخاص أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٢٢)، (المخدرات تزيد من معدل الرغبة في

القتل والسرقة وارتكاب الجرائم)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٠٧)، وبنسبة مئوية قدرها (٨١.٤%)، وبمجموع أوزان قدره (١٤٠٤)، وبمتوسط مرجح بلغ (٢.٨).

٢٠ – وللإجابة على التساؤل الثالث: والخاص الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٢٧)، (معدلات الجريمة ترتفع مع ضعف الحالة الاقتصادية)، وذلك بعدد عينة (٣٩٤)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٨.٨%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٣٦٩)، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٧).

٢١ – وللإجابة على التساؤل الرابع: والخاص الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم: وباستقراء بيانات الجدول السابق ومن وجهة نظر عينة البحث من مساجين سجن برج العرب وجمعيات رعاية الأحداث، جاء في المرتبة الأولي من حيث الأهمية العبارة رقم (٣٤)، (السعي لتحسين موارد المواطنين وتلبية وتأمين حاجاتهم الأساسية)، وذلك بعدد عينة بلغ (٤٦١)، وبنسبة مئوية قدرها (٩٢.٢%)، وبمجموع أوزان بلغ (١٤٦١)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٩).

ثانياً – التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه بحثنا هذا من نتائج، يمكن اقتراح التوصيات التالية، أهمها:

١ – وضع سياسات استراتيجية وتنموية بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيف معدلات التضخم والكساد، الأمر الذي يسهم في انخفاض نسب الجريمة.

٢ – ضرورة قيام الحكومة بالأخذ بعين الاعتبار كل من المعنى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي لاتجاهات رفع الأسعار، بما يضمن أن حركة هذه الأسعار لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الوطني والأهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية التي تتبناها الحكومة.

٣ – القيام برفع دخل الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع.

٤ – على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

٥ – دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي، مؤسسات التكافل الاجتماعي، مؤسسات المجتمع المدني) لتنفيذ برامج وسياسات مالية يكون الهدف منها تحسين الاوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع.

٦ – التركيز على البعد الاجتماعي والعمل على تحسبن الظروف الاقتصادية للعاملين من أفراد المجتمع.

٧ – السعي الجاد للحكومة لتوفير أعمال دائمة للقضاء على البطالة والفقر.

٨ – تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية والمدنية في التعليم والعمل، والصحة، والسكن.

٩ – ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية.

١٠ – دراسة احتياجات أفراد المجتمع حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية.

١١ – تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في التنشئة الاجتماعية، ومن خلال التعاون مع المؤسسات الرسمية، من أجل بناء جيل واعي مدرك لمسئولياته.

١٢ – دراسة أوضاع الأفراد العاطلين عن العمل والعمل على توفير فرص لهم بما يتناسب مع قدراتهم.

١٣ – إعطاء أهمية متزايدة للمناطق المحرومة (شبه الحضرية – المعدومة)، والتي على أطراف المدن أو المناطق الفقيرة لكي تكون مناطق جاذبة وليست طاردة.

١٤ – إعطاء أهمية متزايدة لدور المدرسة وتطوير دور المعلم في تنشئة الأطفال والشباب وتوعيتهم بالسلوك السليم.

١٥ – دعوة الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية تتناول متغيرات وأبعاد اقتصادية واجتماعية وعلاقتها بارتفاع معدل ونوع السلوك الإجرامي في المجتمع.

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١. إبراهيم السويدي: (٢٠١٥)، العوامل الاقتصادية وأثرها على جرائم الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

٢. أحمد دغميش: (٢٠١١)، تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم الجريمة، حوليات جامعة بشار، العدد (٩).

٣. اسحق إبراهيم منصور: (٢٠٠٦)، موجز في علم العقاب وعلم الإجرام، ط٣، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

٤. أكرم المشهداني: (٢٠٠٥)، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، السعودية.

٥. أمين جابر الشديفات، ومنصور عبد الرحمن الرشيدي: (٢٠١٦)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، الجامعة الهاشمية، الجامعة الأردنية، بحث منشور، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٣)، ملحق (٥).

٦. بشير مازن: (٢٠٠٩)، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

٧. حسن محمد ربيع: (١٩٩١)، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، مطابع البيان التجارية.

٨. حسنين عبيد: (١٩٨٥)، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٩. خلود المراشدة: (٢٠٠٩)، الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، دراسة اجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

١٠. زينب محمد شقير: (٢٠٠١)، الباثولوجية الاجتماعية والمشكلات المعاصرة، ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١١. سامية حسن الساعاتي: (١٩٨٢)، الجريمة والمجتمع، ط١، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

١٢. سميرة أقرورو: (٢٠١٥)، الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه، الناشر: صوما ديل، المغرب.

١٣. صبيح عبد المنعم: (٢٠٠٩)، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العراق.

١٤. عايد وريكات: (٢٠٠٨)، مبادئ علم الإجرام – المدخل إلي دراسة علم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٥. عبد الرحمن محمد العيسوي: (٢٠٠١)، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، ط١، دار الراتب الجامعية.

١٦. عبد الله الدراوشة: (٢٠١٤)، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، بحث منشور، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (٢).

١٧. علي عبد القادر القهوجي: (١٩٨٤)، علمي الإجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

١٨. علي محمد جعفر: (١٩٩٦)، أحداث المنحرفون: دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٩. عليه محمد عبد المنعم، وجمال شفيق أحمد، ومحمود عبد الحميد حسين: (٢٠١٨)، المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة – دراسة تطبيقية على السجون المصرية، معهد البحوث البيئية، جامعة عين شمس، بحث منشور، مجلة العلوم البيئية، المجلد (٤٣)، الجزء الثاني، سبتمبر.

٢٠. عمر الحسيني: (٢٠٠٥)، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر.

٢١. فتحية عبد الغني الجميلي: (٢٠٠٢)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٢٢. فتوح الشاذلي: (٢٠٠٦)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

٢٣. فتوح عبد الله الشاذلي: (٢٠٠٩)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

٢٤. فريدون محمد نجيب: (٢٠١٢)، التنبؤ بالإجرام، مركز دعم واتخاذ القرار، القيادة العامة لشرطة دبي.

٢٥. فوزية عبد الستار: (١٩٩٨)، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٢٦. محمد البكر: (٢٠٠٢)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت.

٢٧. محمد الخوالدة: (٢٠٠٥)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

٢٨. محمد الرازقي: (٢٠٠٤)، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط٣.

٢٩. محمد صبحي نجم: (١٩٨٨)، المدخل إلي علم الإجرام وعلم العقاب، ط٢، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

٣٠. محمد عماد ربيع، وفتحي توفيق الفاعوري، ومحمد عبد الكريم العفيف: (٢٠١٠)، أصول علم الإجرام والعقاب، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٣١. محمد محسب: (٢٠٢٢)، الجيزة الأولى: ٨٤ جريمة قتل خلال الربع الأول من ٢٠٢٢م، في القاهرة الكبرى، مقال منشور ببوابة جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١

٣٢. مخلوف محمد العربي: (٢٠٠٧)، السلوك الانحرافي لدي تلاميذ المرحلة الثانوية، دراسة ميدانية لثانوية عجابي ومتقن شعلان بقالمة، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، جامعة الجزائر.

٣٣. مصطفي فهمي الجوهري: (٢٠٠٢)، مبادئ علم الإجرام، دار النهضة العربية.

٣٤. مصلح الصالح: (٢٠٠٢)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسة في علم الاجتماع، عمان، مؤسسة الوراق.

٣٥. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (٢٠٠٩).

٣٦. مهند محمد منصور البطوش: (٢٠٢٠)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، كلية علوم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر) مجلة التربية، العدد (١٨٨)، الجزء الثاني، أكتوبر.

٣٧. نادية عبد القادر محمد: (٢٠١٧)، إيكولوجية الجريمة في الريف المصري، دراسة أنثروبولوجية لبعض قري محافظة الشرقية، بحث منشور، العدد (١٨)، الجزء الثالث.

٣٨. نبيل محمد توفيق السمالوطي: (١٩٩٠)، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية التطبيقية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر.

٣٩. نوري سعدون عبد الله: (٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، جامعة الأنبار، كلية الآداب، بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول.

٤٠. نوري سعدون عبد الله: (٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاجتماعية، العدد الأول.

٤١. هاني محمد السيد علي، وخالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح: (٢٠٢١)، أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على جرائم الأحداث، دراسة تطبيقية على مصر، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٥)، العدد (٤).

ثانيا – المراجع الأجنبية:

1. Mikeal, Priks and Panu Poutaara, (2007), "Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire?" discussion paper 13, Center for Economic and Business Research

2. Pamela Davies, Peter Francis and Chris Greer, (2007), Victims, Crime and Society, SAGE Publications book

3. Papps, K. and Winkelmann, R. (2007), "Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question", New Zealand Economic Papers, 34: 53-72 .

الفهرس

الموضوع	صفحة
ملخص	١
النتائج:	٢
التوصيات:	٢
مشكلة البحث وتساؤلاته:	٤
أهمية البحث:	٥
أهداف البحث:	٦
الدراسات السابقة:	٦
تعقيب على الدراسات السابقة، ومدي الاستفادة منها:	٩
التعريفات الإجرائية:	١٠
التوجه النظري للبحث:	١١
علاقة النظريات بموضوع البحث:	١٣
الإطار النظري للبحث:	١٥
المحور الثاني: أثر الظروف الاقتصادية علي زيادة معدلات الجريمة	١٧
المحور الثالث: الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجريمة	٢١
المحور الرابع: الحلول غير التقليدية للحد من ارتكاب الجرائم	٢٥
ثامنًا: الاستراتيجية المنهجية للبحث:	٢٨
محاور البحث:	٤١
الخاتمة، والنتائج والتوصيات:	٥١
قائمة المراجع	٥٥